وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

الرقم:.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

بعنوان:

عصرنة الإدارة الجمركية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

– دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبتين:

✓ بعيري أحلام
✓ بطيب سعاد

تحت إشراف الأستاذة:

✓ ريال زوينة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لم يشكر الناس لم يشكرالله، ومن أهدى إليكم معروفا كافئوه ، فإن لم تستطيعوا فإدعوا له".

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع،كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة"**ريال زوينة** ".

التي أشرفت على إعداد هذه المذكرة ولم تبخل علينا بتقديم يد العون والنصح والتوجيه.

والشكر موصول أيضا إلى العاملين بالمديرية الجهورية للجمارك الجزائر–ميناء– ونخص بالذكر السيد "مباركية لطفي "على المعلومات القيمة التي قدمها لنا كما

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على إتمام هذا العمل.

لكم جميعا كل الشكروالتقدير.

الإهداء

إلى من سعى وشقا لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح إلى من كان لي سندا طوال الحياة إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار، الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى**أبي** الغالي أدامه الله تاجا فوق راسي.

إلى من جعل الله عز وجل الجنة تحت قدميها، إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان فاهدتني الدفئ والحنان إلى من سهرت ليالي طويلة من اجل راحتي، ومن استيقظت فجرا من اجل الدعاء لي.

أمي الحبيبة أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى مأمني في الحياة **أختي الوحيدة** الغالية "كوثر"وفقها الله في دراستها ورزقها تحقيق جل أمانيها.

إلى من أجدهم دائما بجانبي إلى من كانوا لي دوما دعما وسندا **أخي الكبير** "عماد الدين "و**أخي الصغير**"أحمد عز الدين".

إلى "**صديقتي ريان**"وإلى جميع صديقاتي الأخريات كلن باسمها. إلى كل رفيقاتي طوال سنوات الجامعة.

إلى جميع من ساعدني ودعمني في إنجازي هذه المذكرة

إلى كل من حفظهم قلبي وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرت جهدي.

أحلام

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة ,رحمه الله و أسكنه نعيم جنانه .

إلى الأم العزيزة ' أطال الله في عمرها

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة،

إلى كل أصدقاء الدرب

إلى كل الزملاء ,أحلام,رانيا,حنان

إلى كل من قدم المساعدة من قريب أو من بعيد

أهدي هذا العمل،

أملي من الله التوفيق والسداد

سعاد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور عصرنة الجمارك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال دراسة مختلف التطورات التي طرأت على الإدارة الجمركية الجزائرية، والتي تضمنت عدة تحفيزات لعل أهمها عصرنة هذا القطاع بإدخال الرقمنة عليه، قصد جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هذا الاخير الذي له دور مهم في رفع القدرة الإنتاجية للبلد ،وكذا زيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة و الإلمام بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدولة الجزائرية خاصة وأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام و الاستفادة من المزايا التي يقدمها .

لهذه الأسباب قامت الإدارة الجمركية الجزائرية بتطبيق نظام الإعلام والتسيير الآلي"SIGAD"، قصد التحكم في نشطات التجارة الدولية ومعالجة التصريحات الجمركية بكل دقة وشفافية، مما أثر بشكل أو بأخر في تطوير فعاليات المهام الجمركية والاستغلال الأمثل لهذا النظام، الا أنه واجه عدة عراقيل إستدعت ضرورة السعي لتبني نظام معلوماتي جديد لتسهيل وتبسيط عمليات الجمركة وتسريع حركة التجارة الخارجية الجزائرية وتشجيع الإستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر ، الإدارة جمركية ، االجمارك الرقمية.

Abstract :

This research aims to analyze the role of customs modernization in attracting foreign investment ,and this is done by studying the various developments that occurred in the Algerian customs administration , which included several incentives , Perhaps the most important of which is the modernization of this sector by introducing digitization on it , in order to attract more foreign direct investment .the latter has an important role in raising the productive capacity of the country as well as increasing employment rates in addition this leads to the introduction of advanced technology and familiarity with them, on the one hand and on the other hand the emergence of the need for it on the part of the Algerian state , especially since it enjoys an important strategic location and benefiting from the advantages that it provides .

For these reasons, the Algerian customs administration implemented the system of information and automated management SIGAD , in order to control international trade activities and handle customs declarations with accuracy and transparency ,Seeking to adopt a new information system to facilitate and simplify customs operations ,accelerate the movement of Algerian foreign trade, and encourage foreign investment.

key woords

direct foreign investment ,Customs administration , Digital Customs.

فهـــرس المحتويـــات

شكـــر و تقديـــر I

إهـــداء I

الملخـــص IV

الملخص بالانجلزية.....V

فهـــرس المحتويـــات.....VII

فهـــرس الأشكـــال IXI

المقدمـــة العامة .....أ

الفصـــل الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبـي المباشر وإدارة الجمـارك.....2

المبحـــث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر **3**

المطلـب الأول: تعريف وأهمية الإستثمار الأجنبي.....3

المطلـب الثاني: أهداف ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر 6

المطلـب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر 10

المبحـــث الثاني: محددات ، أثار و النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر **16**

المطلـب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلـب الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر 18

المطلـب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر 25

المبحـــث الثالث: الإدارة الجمركية **28**

المطلـب الأول: تعريف إدارة الجمارك 28

المطلـب الثاني: مهام إدارة الجمارك 29

المطلـب الثالث: الأنظمة الجمركية 33
خلاصة الفصل..... 36
الفصـل الثانـي: عصرنـة إدارة الجمـارك الجزائريـة وتأثيرهـا على إستثمـار الأجنبـي المباشـر 38
المبحـث الأول: لمحة عامة حول إدارة الجمارك الجزائرية..... 39
المطلـب الأول: نشأة وتطور الجمارك الجزائرية 39
المطلـب الثاني: الهيكل التنظيمي للمدرية العامة للجمارك الجزائرية 44
المطلـب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية 50
المبحـث الثاني: الجمارك الرقمية كآلية للتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر 54
المطلـب الأول: الإدارة الجمركية الرقمية..... 54
المطلـب الثاني: النظام المعلوماتي سيغاد..... 57
المطلـب الثالث: التحول إلى النظام المعلوماتي الجديد SI..... 61
المبحـث الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات في قطاع الجمارك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 66
المطلـب الأول: تسهيلات رقمنه إدارة الجمارك ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي 66
المطلـب الثاني: أثر التسهيلات الجمركية الإلكترونية على تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر ... 69
خلاصة الفصل..... 71
الخاتمـة العامة 74
قائمـة المراجـع..... 78

فهـــرس الأشكـــال

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك..... 49

المقدمة العامة

لعل أحد أبرز المعالم الكبرى لأداء الإقتصاد العالمي هو الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره مصدر من مصادر التمويل الخارجية حيث يساهم في تعزيز النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة . إتجهت معظم دول العالم المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام هذا الإستثمار وأصبحت هذه الدول تتسابق نحو جذب هذا النوع من الإستثمارات حيث تلعب الجمارك دورا حاسما في هذه العملية، إذ تعد نقطه الدخول الرئيسية للبضائع الواردة من الخارج وتؤثر بشكل كبير على تكاليف الاستيراد والتصدير وسرعه وسلاسة العمليات التجارية ، تعد عصرنة الجمارك أداه فعاله تسهل حركه التجارة الخارجية من خلال تحديث وتطوير الإجراءات والأنظمة الجمركية وتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر كما تساهم العصرنة في تحسين بيئة أعمال وتخفيض العوائق التي يواجها المستثمر الأجنبي عند تعامله مع الإدارة الجمركية والتجارة الدولية.

قامت الجزائر بعصرنة قطاعها الجمركي لمواكبه ما هو سائد عالميا من إستخدام واسع للحوافز الجمركية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعد من بين دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبه ممكنه من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. فرقمنه الجمارك تتضمن مجموعه من الإصلاحات والتحسينات في الإدارة الجمركية والتي تعتمد على تبسيط البيانات ومعلومات بإستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءات والتحكم في العمليات الجمركية.

1. الإشكالية:

إنطلاقا من تزايد الإهتمام بتحفيز الإستثمار الأجنبي وإزدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في منح الحوافز والإعفاءات من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يمكننا صياغة إشكاليه البحث كما يلي:

هل ستساهم عصرنة إدارة الجمارك الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها؟

من خلال ما سبق يمكننا طرح تساؤلات التالية:

- ماهو الإستثمار الأجنبي المباشر وما علاقته بالإدارة الجمركية ؟
- ما هي الجمركة الرقمية و هل ستساهم في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر؟

2. فرضيات البحث:

- تعمل الأنظمة الجمركية على حماية الإقتصاد الوطني و العمل على تشجيعه ، وكذاجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليه.
- الجمركة الرقمية تعمل على تعزيز كفاءه الإجراءات الجمركية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

3. أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في معرفه الدور الذي تلعبه عصرنة الإدارة الجمركية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وما يقدمه هذا الاخير للبلد المضيف من خلال تقليص العراقيل والصعوبات التي تواجه تنقل رؤوس الأموال خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

4. أهداف البحث:

إن الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال هذا الموضوع هي :

- تحديد مفهوم عصرنة إدارة الجمارك
- محاولة تبين أهمية تطوير الإدارة الجمركية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- معرفة مستوى الإنجاز الذي وصلت إليه الجزائر في عصرنة نظامها الجمركي .

5. أسباب إختيار الموضوع:

من أهم أسباب إختيارنا لهذا الموضوع ، معرفه مدى إهتمام الدولة بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير إدارتها الجمركية.

الدور البالغ الأهمية الذي يلعبها الإستثمار الأجنبي المباشر، بإعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي،إضافة إلى ما يوفره من مناصب شغل.

6. حدود الدراسة:

ينحصر الإطار المكاني لهذه الدراسة في دراسة حالة الجزائر.

7. منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي سمح بالوصف الدقيق للإستثمار الأجنبي المباشر والتطرق الى مختلف جوانبه وكذلك وصف الإدارة الجمركية وكيف تمت عصرنتها وتطويرها بإدخال الرقمنة عليها.

8. أدوات الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية وأهمها الكتب والمجلات العلمية، وأطروحات جامعية بالإضافة إلى القوانين والمراسيم التنفيذية وشبكة الأنترنت و مقابلة مع مفتش بالمديرية الجهوية للجمارك .

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا تقسيم بحثنا الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان مفاهيم أساسيه حول الإستثمار الأجنبي المباشر وإدارة الجمارك حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر حيث ضم تعريف الإستثمار الأجنبي

المباشر وأهداف ودوافع هذا الإستثمار بالإضافة الى أشكاله أما المبحث الثاني فكان بعنوان محددات، الاثار والنظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تحدثنا فيه عن محددات هذا الإستثمار وأثاره وكذلك النظريات التي تفسره. أما المبحث الثالث والأخير فخصصناه للإدارة الجمركية حيث عرفنا فيه هذه الإدارة بشكل عام ومهامها بالإضافة الى الأنظمة التي تعمل بها.

الفصل الثاني: بعنوان عصرنة الادارة الجمركية الجزائرية وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قسم الى ثلاث مباحث, المبحث الأول بعنوان لمحه عامه حول إدارة الجمارك الجزائرية ضم نشأة وتطور الجمارك الجزائرية بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية و الوسائل الأساسية لها, والمبحث الثاني فكان بعنوان إدارة الجمارك الرقمية كآلية لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر عرفنا فيه الإدارة الجمركية الرقمية و النظام المعلوماتي سيغاد وفي الأخير كيفية التحول و الإنتقال من العمل بالنظام المعلوماتي سيغاد الى النظام المعلوماتي الجديد، وجاء المبحث الثالث بعنوان تأثير تكنولوجيا المعلومات في قطاع الجمارك على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ضم تسهيلات رقمنة الجمارك ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى أثر هذه التسهيلات الجمركية الإلكترونية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر وإدارة الجمارك

تمهيد

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولي وعاملا مهما من العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي، لما له من فوائد تعود على الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر ظاهرة إقتصادية حديثة نسبيا إذ شهد تطورا هائلا في السنوات الأخيرة، فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما والبلدان النامية بشكل خاص،وهذا بعدما أزيلت الحواجز أمام المؤسسات المتعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان مختلفة.

ولأجل إنعاش الاقتصاد بقطاعاته المختلفة أصبحت الدول النامية تشجع وتحفز على الإستثمار في أراضيها من خلال تقديم عدة إمتيازات في مجالات مختلفة، من بينها تطوير قطاع الجمارك، هذه الأخيرة التي تعتبر أداة هامة وإمتيازية في نظام الدولة، وقصد التعرف على ماهية هذا الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا إدارة الجمركية. قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ← المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ← المبحث الثاني:محددات ، الاثار والنظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- ← المبحث الثالث:الإدارة الجمركية.

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة حديثة نسبيا وللتعرف عليها إرتأينا من خلال هذا المبحث التطرق لمفهومه ثم التعرف إلى أهميته في الدول المضيفة بالإضافة لأهدافه، ودوافعه ثم الأشكال المختلفة التي يأخذها الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الإستثمار الأجنبي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أهميته.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر ونذكر البعض منها فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إستثمار طويل الأجل كما بينت منظمة التجارة العالمية بأنه إمتلاك أصول إستثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشرة في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع ، والحد الأدنى لهذه الملكية 10% أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف.[1]
- يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمارالأجنبي المباشر "الإستثمار المباشر هدفه حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الإقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على إتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[2]

[1] البطاطا كاظم أحمد حساسة وأخرون، "**البيئةالاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**"، دار الأيام، عمان، 2007 ، ص 17.

[2] DAVID Teesen, **jeu du bricount, l'inversement intermentuanal**, ARUAND Colin, paris 1996, P5.

- كما عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه "كل النفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دوله إلى أخرى".
- الإستثمار الأجنبي المباشر يثير مشكلة الحصول على أصول وموجودات الشركة، أوإقامة هذه الشركةأو فرعا لها في الدول الأجنبية المستثمر فيها، حيث يشتري المستثمر أغلب الأصول و الموجودات الحقيقية أو يقيمها بأمواله في الدول الأجنبية لكي يسيطر على المشروع ويتمتع بالسلطة الإقتصادية والإدارية ويقوم بإنتاج السلع والخدمات وتسويقها خارج الإقتصاد الوطني والإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إتخاذ قرارات على المستوى الإستراتيجي غالبا ما يكون لمدة طويلة ويهدف إلى تحقيق أرباح ودخول مستثمرة.[1]

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه:"قيام مستثمر الأجنبي بإنشاء أصول إستثمارية إنتاجية في بلد مضيف غير بلده الأم لأجل الحصول على فوائد دائمة في المؤسسة ذات النشاط الإقتصادي على أن تكون الملكية الكاملة أو الجزئية لهذه المؤسسة للمستثمر الأجنبي لكي يسيطر على المشروع وكل هذا لتحقيق الأرباح ودخول مستثمرة".

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية كما أنه يعمل على زيادة إستخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول

[1] مصطفى رشدي شيخه،"**الاسواق المالية دار الجامعةالجديدة**"، الإسكندرية،2003، صفحه 18.

المضيفة. فضلا على أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي، ثم بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

إزدادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا لدور الذي تتوقع الدول النامية أن تؤديه في تحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال ما يلي:

1. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.[1]

2. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

3. رفع معدل الإستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية او الأنشطة المكملة، ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمارات.

4. إنتشار الأثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخاصة تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى ،أما الروابط الأساسية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات جديدة.

5. يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير إحتياطات من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية فضلا عما يترتب عليه من أثر إيجابي على إقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة صادراتها وثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية.

---

[1] بولرباح غريب، "**العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبيةالمباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر**–"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص ،ص100 – 101.

المطلب الثاني:أهداف ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم دوافع وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

أولا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.

1-بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

توجد عدة أهداف يأمل المستثمر الأجنبي تحقيقها في البلد المضيف وتتمثل فيما يلي:[1]

- من أول الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها، الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل إستخدامها في صناعتها.
- الاستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلعة الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الإستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضا للإستثمار وهدف يسعى المستثمرون للحصول عليه.

ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

[1] حاتم فارس الطعان،"**الاستثمار أهدافه ودوافعه**"، كلية الادارة و الاقتصاد ،على الموقع: www.iasj.net/iasj/article/50866

- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وإنخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب ميولها للتكنولوجيا المتقدمة، ووفرة رأس المال لديها.
- تستفيد الشركات الأجنبية من إستثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ أنه كلما توزعت وإنتشرت الإستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

2-أهداف البلد المضيف.

تتمثل أهم أهداف التي تسعى الدول المضيفة خاصة النامية منها إلى تحقيقها من وراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- زيادة معدل الإستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.
- زيادة معدلات العمالة وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوى العاملة.
- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الإختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
- إكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستثمرة حديثة.

ثانيا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع المستثمر الأجنبي الراغب في الإستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد المضيف أو الراغب في جذب وإستقبال هذا المستثمر ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

1-دوافع المستثمر الاجنبي:

[1] منور اوسرير، نذير عليان،"**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**" مجله اقتصاديات شمال افريقيا، جامعةحسيبة بن بوعلي الشلف، العدد02، 2001، ص99.

هناك عده دوافع تدفع بالشركات أو الأفراد للاستثمار في غير دولتهم الأم لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة نوجهها فيما يلي:[1]

- القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من تكلفة، لأجل إستخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بالمواد الأولية.
- الإستفادة من وفرت الحجم على مستوى الإنتاج وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة كمشتقات الحليب أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعيه ثقيلة جدا.
- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها التي تعتبر فائض تعجز عن تسويقها.
- الرغبة في الحصول على ميزة إنخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيادي العاملة في الدول المتقدمة، وإضافة إلى ذلك الإستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال "ويليام ليفر" مؤسس شركة"ليفر إنجليزية" عندما تحول الرسوم الجمركية ومختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته.
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل الحروب والتأميم والمصادرة و الخوف منه، إنتشار هذه الإستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل أدنى حد من هذه المخاطر.
- إنخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة، وهذا لإنعدام الرسوم الجمركية، وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية،وألزمهم إنشاء إستثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

[1] عوفي جمال،"**دوره التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**" مذكرة ماستر في مالية واقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 –2015،ص، ص21–22.

- التغييرات النسبية في أسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إستغلال قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الإستثمارات الأجنبية.
- التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالإعتماد على الأسعار وجودة المنتج أو الخدمة.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في الدول المضيفة.
- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الإقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الإستثمار.

2- دوافع البلد المضيف: [1]

من أجل التغلب على بعض الصعوبات التي تواجه البلدان خاصة النامية منها في تسيير إقتصاداتها وتحقيق مجموعة من الأهداف تدفع هذه الدول إلى إستضافة الإستثمارات الأجنبية لعدة دوافع من أهمها نذكر ما يلي:

- إنشاء صناعات جديدة.
- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمينات والمصارف.
- الحصول على تكنولوجيا المتقدمة.
- توفير الإدارة الحديثة.
- جذب الإستثمارات الدولية.
- تنمية التجارة الخارجية.

[1] **المرجع نفسه**

- تحسن المركز التنافسي للدولة.
- توظيف عوامل الانتاج المحلية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- الإقتصاد التصديري من خلال الشركات الواردة.
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق تقدم إقتصادي.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.

المطلب الثالث:أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي من حيث صيغ الملكية

1-الإستثمار المشترك :[1]

"ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الإستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية" ، أيضا يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن هذا النوع من الاستثمار الجوانب التالية:[2]

- الاتفاق طويل الأجل من طرفين إستثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

---

[1] بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 2005)**، رسالة دكتوراه كليه العلوم الاقتصاد والتسيير،جامعة الجزائر 2007-2008 ، ص 52.

[2] ميدون إلياس، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه دراسة استكشافية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مخبر التنميةاقتصاديات الاعمال الحديثة مجلد04 العدد 02 سبتمبر 2020.ص42-43

- أن قيام أحد المستثمرين في الأجانب بشراء حصته في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات الى شركات إستثمار مشترك.
- ليس بالضرورة تقديم أو أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

*المشاركة قد تكون بحصة في رأس المال أو رأس مال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.

*أن المشاركة في مشروع الإستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل التكنولوجي.

*أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم معلومات أو معرفة تسويقية أو يقدم حصة تسويقية، وأخيرا لابد من مشاركة كلا الطرفين في إدارة تسيير المشروع.

بالنسبة للدول المضيفة وخصوصا النامية منها يعتبر الإستثمار المشترك من أكبر الأشكال قبولا، وذلك بجملة من الأسباب أهمها، تخفيض درجة التحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني إلى جانب مساعدة هذا النوع من الإستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي يعتبر هذا النوع من الإستثمار آلية لتقليل وتفادي المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها كالتأميموالمصادرة والاستفادة من تطبيق القوانين المحلية بصفة مشروع وطني، إلى جانب التقليل من الصدمات العنيفة التي قد تنشأ جراء السياسات المالية والنقدية.[1]

2-الاستثمارات الأجنبية المملوكة للمستثمر الأجنبي :[2]

هذا النوع من أشكال الإستثمار الأجنبي تكون ملكية رأس المال المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى

[1] ميدون إلياس، **مرجع نفسه** ، ص 43.

[2] مفتاح صليحه،**نوعية المؤسسات وتدفقات الغستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة قياسية أطروحة دكتورة كلية العلوم الاقتصاديةالتجارية، جامعة الجزائر، 2019 2020 ،ص15.

بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة إستغلال خبرتها التنافسية بالكامل، وتحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بإحدى الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما؛
- شراء مشروع قائم بالفعل؛
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل ويجرى ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

3-مشروعات أو عمليات التجميع:

هي مشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا ، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل إستثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الإستثمار للطرف الأجنبي.[1]

ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الصيغ الخاصة

1-المناطق الإقتصادية الحرة :

هذه المناطق هي جزء من أراضي تابعة للدولة، وهي تقع على أحد منافذها الاستراتيجية البحرية ،الجوية ، البرية أو في مكان قريب منها بحيث تخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة للدولة، التي

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوره علوم اقتصاديه كليه العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015، ص 39.

تجعل هذه المناطق مناطق الحرة جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح إستثمارات لها حوافز ومزايا وإعفاءات.

فتعدد المناطق الصناعية الحرة كالمناطق الحرة للصادرات والمناطق الإقتصادية الخاصة والعلمية هي وسائل تستخدم لإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، وتجرى عليها بعض التحويلات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.[1]

2-الإستثمار في مشروعات الشبه الأساسية المحولة :

هو إستثمار أجنبي مباشر على شكل عقود إمتياز ستتراوح بين 20 الى 50 عام كمشاريع بناء الطرق والمطارات، بناء محطات للكهرباء، يتم إستغلالها لزمن متفق عليه، على أن يعود هذا المشروع في نهاية المدة المحددة ونهاية العقد إلى الحكومة وهي ما تعرف بمشروعات قائمة على البناء والتشغيل والتحويل(BOT).[2]

3-الإستثمار في الأنشطة الإستخراجية :

يكون مجال هذا الإستثمار للأنشطة الإستخراجية بمختلف أنواعها وعلى رأسها المحروقات بين مؤسسة أجنبية، والتي تقوم بعمليات التنقيب والإستكشاف وحتى التنفيذ الفني للإنتاج لصالح المؤسسات المحلية التي تستمتع بحق الملكية والإدارة العامة.

وذلك بإتفاق الطرفان على أنه في حالة النجاح وتمكن المؤسسة الأجنبية من حق إيجاد وإستكشاف تلك المادة فإنها تستحق جزء من الإنتاج لتعويض مصاريف تلك العمليات، من هذا المنطلق تسعى المؤسسة

[1] ميدون إلياس، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه دراسة استكشافية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلة 04 العدد ،02 سبتمبر 2020.

[2] **نفس المرجع**، ص 46.

الأجنبية المستثمرة لجعل هذه الخطوة وسيلة لتحقيق الشراكة بين الطرفين،أما في حالة الفشل فإن المؤسسةالأجنبية لا يحق لها الحصول على التعويض.[1]

ثالثا: أشكال أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الشكل من الإستثمار المستثمر الأجنبي لا يكون مالكا أو جزء من مشروع الإستثمار ولا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا أنه يستخدمه للتعرف على مدى قياس ربحية السوق المرتقبة وإستقراره.

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الإستثمار كما يلي.[2]

1-عقود التصنيع وعقود الإدارة :

هي إتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية(عامةاو خاصة) بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة،أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة أما عقود الإدارة فهي عبارة عن إتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الغستثماري لقاء عائد مادي أو لقاء المشاركة في الأرباح.

2-عقود التسيير:

هي عقود تشبه عقود الإدارة حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية ،حيث يضمن هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركات المحلية.

3-عقود التراخيص والإمتياز :

---

[1] نفس المرجع ، ص46.

[2] مصباح بالقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنميةالمستدامة حالة الجزائر**،رسالةه الماجستير في علوم التيسير تخصص النقود وماليه،جامعة الجزائر 2005- 2006، ص 11.

تعني إتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمرة المحلي (عام أو خاص) ، باستعمال التكنولوجيا وبراءة الإختراع الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مالي معين.

4-عقود المفتاح في اليد :

هي عبارة عن إتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعة التحويلية وكذا المرافق العامة.

المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، نظرياته وآثاره

تعتمد الدولة على الإستثمار الأجنبي المباشر وتسعى للحصول عليه كي يساعدها في عملية النمو لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الإستثمار التي تستهدف التنمية الإقتصادية.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى بعض المحددات التي تقدمها الحكومات للدول المضيفة لجذب وتشجيع الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات للإستثمار، إضافة إلى النظريات المفسرة لدوافعه وآثاره عليها.

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: المحددات الاقتصادية :

هي المحددات التي تعمل على توجيه المستثمر الأجنبي بالإستثمار المباشر في بلد غير بلده الأصلي ومن بينها:

أ. **حجم السوق:** وهو يمثل البلد المضيف محدد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فمنه لا يهم حجم السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للإستثمار ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، متوسط نصيب الفرد من نتائج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن إعتبارهم مؤشرا للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاتها المستقبلية.[1]

[1] تندرت محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الاتسانية، العدد الاقتصادي: عدد خاص 2018، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 116.

ب. درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي[1]:إتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود.... قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حزم الكفاء الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الانتاج).

فكلما كانت درجة الإنفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الإستثماري والعكس صحيح، ويمكن الإستعانة ببعض المؤشرات الإقتصادية التي تعكس سلوك الإقتصاد منها:

- نسبة الصادرات إلى الإنتاج المحلي الإجمالي.
- درجة تركز الصادرات.

ت. القوة التنافسية للإقتصاد الوطني: تعتبر القوة التنفسية للإقتصاد الوطني أحد المحددات والعوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي كان ذلك مدعاة للمزيد من الإستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال الرقم القياسي لأسعار الصادرات ومعدل نمو هذه الصادرات.[2]

ث. سياسات إقتصادية كلية مستقرة: وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالإستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية التي تشجع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة،لأنها تعطي إشارة للمستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد من المتطلبات الأساسية لتدفق الإستثمار، ويقيم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي الذي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة ، و تقليل العجز التجاري.[3]

---

[1] عبد الكريم بعداش،**مرجع سابق ص** ص 61 62.

[2] عصام عمر مندور، **محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصاديةالدولية**، دار التعليم الجامعي ،2010 ص 72.

[3] تندرت محمد ، **مرجع سابق** ، ص 117.

ثانيا:المحددات السياسية :

تعتبر من العوامل التي تؤثر على الإستثمارات الأجنبية و من بين هذه المحددات نذكر:[1]

1-درجة الإستقرار السياسي: الإستقلال السياسي معناه إستقرار السياسة الإقتصادية ما يعكسه على إستقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة وإحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الإستقرار سوف ينعكس عليها سلبا ويتم التعرف على هذا الإستقرار من عدمه من خلال إحتمالات الحروب ،النظام السياسي ومعدل التغيير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

2-التوجه السياسي ومدى إستقراره: يقصد به إتجاه الإرادة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية في الإستثمار الأجنبي يميل إلى الإقتصادات المفتوحة التي لا تخضع للقيود والعراقيل أمام حركته.

3-محاولات التأميم وإحتمالاتها ومدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي: إن التدخل الحكومي يقسم دائما بعدم الكفاءة وسوء إستخدام الموارد الإقتصادية نظرا للتحيز بإستخدامها مما يثير المخاوف في الإستثمار الأجنبي، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو إحتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص الإستثمار ومعدل زيادته.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

يحظى الإستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الإقتصاديين الذين فسرو هذا النوع من الإستثمار بعدة نظريات:

أولا: التفسيير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر:

تناول التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر عدة نظريات من بينها:

1-النظرية الكلاسيكية:

[1] عصام عمر مندور ، مرجع سابق ا ص 74

"يمثل أصحاب هذه النظرية الاتجاه المعارض لوجود الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ووفقا لهذه النظرية فإن الإستثمارات الأجنبية تطوي على الكثير من المنافع التي تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، كما أنهم ينظرون إلى الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه شكل من أشكال الإستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وهذا إستنادا للعديد من المبررات التي جاء بها هذا الفكر الكلاسيكي أهمها:

1. بخصوص العمالة والمهارات الفنية، فهم يرون أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لا تتلائم مع ظروف الدول النامية سواء من حيث كونها كثيفة رأس المال، إضافة إلى أن مشروعات الاستثمار الأجنبي قد تعطي الآلات والمعدات ولكنها لا تعطي "سر المعرفة".

2. إن الشركات المستثمرة تقوم بتحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.

3. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة وإستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

4. يؤدي الإستثمار المباشر في وجود ما يسمى "**إزدواجية الإقتصاد**" ، نتيجة لوجود مشروعات أجنبية ومشروعات وطنية تقليدية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

5. إن حجم رؤوس الأموال الأجنبي المتدفقة إلى الدول المضيفة ضئيل جدا بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات."[1]

2-نظرية عدم كمال الأسواق :[2]

[1] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنميةالصناعية**-دراسة تطبيقية مقارنة على المملكةالعربيةالسعودية ،دار الجامعة الجديدة للنشر 2017، ص ص 26 29.

[2] مفتاح صليحة،**مرجع سابق** ، ص ص 64 65.

النظرية تقوم على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية زيادة على نقص عرض السلع فيها، والتي تم صياغتها سنه 1960 من طرف الإقتصادي الكندي "ستيفن هيمر Stephen HEYMAR"بمحاولة منه تفسير قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق،حيث أن الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو تقنية، تنظيمية وفنية تمكنها من التصدي لمختلف العوائق التي قد تواجهها في الدول المضيفة لتحقيق أقصى ربح ، وكتكملة لتفسيره قام الاقتصاديKudelberg سنة 1969 بتحديد النقائص الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في:

- عدم كمال السوق من حيث التنوع في السلع والمنتجات.
- عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالإستحواذ على التكنولوجيا وطرق التسيير والتنظيم وغيرها.
- نقائص متعلقة بإقتصاديات الحجم.
- سياسات وإجراءات حكومية خاصة بالإنتاج والتصدير.

وترى النظرية أن إندفاع الشركات المحلية نحو الإستثمار من الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما:

- تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة من الإستثمار في الأسواق الدولية.
- إمتلاك هذه الشركات المزايا التي لا تمتلكها الشركات المحلية في دور دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية.

تلقت هذه النظرية مجموعة من الإنتقادات حيث أهملت الميزات المكانية للدول المضيفة بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، لكن الواقع العملي أثبت أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في بعض الدول الغنية بالبترول والغاز، بالإضافة إلى أن هذه النظرية إكتفت بشرح وتفسير عملية التدويل في

قطاع الإنتاج وأهملت قطاع الخدمات، كما أنها ركزت على عنصر التكنولوجيا كميزه واحدة تتميز بها الشركات العالمية، لكن في الواقع هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات والإمكانيات.

3-نظرية دورة حياة المنتج : [1]

قدم الإقتصادي " رايموند فيرنونR.Vernon" هذه النظرية لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التعديلات أبرزها التي قدمها عام ،1994 تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج تعرف ثلاث مراحل هي:

أ-مرحلة المنتج الناضج : [2]

في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد إستقر وإنخفضت تكاليف البحوث والتطوير الخاصة به مما يساهم في إنخفاض سعره. كما قد تظهر بدائل له- مما يزيل حاله احتكار القلة القائم على الابتكار- هذا مع تزايد الطلب عليه، مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير، وهذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي بما فيها أعباء النقل والشحن أكبر من التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتوج في البلد المستورد.

وبهذا ينشأ الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية للمنتج الناضج من حياته.

ب-مرحلة المنتج النمطي:

عند هذه المرحلة يكون المنتوج معياري وغير مميز، حيث تتركز المنافسة بين المؤسسات على سعر، ويتم توظيف الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات مستوى الأجر المنخفض، إن السعر

[1] عبد الكريم بعداش، **مرجع نفسه** ، صفحه 83.

[2] عبد الكريم بعداش، **مرجع نفسه**، ص 84.

معبرا عن التكلفة يصبح العنصر القائد (الموجه) ويمكنه إحداث آثار صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي.

ولهذا ينتقل توظيف الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج المواد الأولية واليد العاملة البسيطة أساسا،ويصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكاليفية محضة.

إن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هي الميزة الإحتكاريةا لقائمة على الإبتكار التي توطن الإنتاج وبالتالي الإستثمار في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الإبتكار وعلى المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول منها النامية، والتي بفعلها ينجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وعليه تستنتج النظرية أن هذا الأخير لن يحدث إلا بعد انتهاء المرحلة الاولى من حياة المنتوج أي بعد أن يصبح المنتوج ناضج ثم منطقي.

وجهت لهذه النظرية إنتقادات أهمها:[1]

1. تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن، المتضمن خلق المنتوج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع. هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته للواقع المعاصر فلي أن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط، ولكن في نفس الوقت موجهة لعدة أسواق. وهذا لتلبية أذواق وحاجيات مختلفة لهذه الأسواق.
2. هذه النظرية بالرغم من تطبيقها على بعض المنتجات قد يصعب تطبيقها على السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل السيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

[1]عبد الكريم بعداش، **مرجع نفسه**، ص 84 -85.

3. لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال الصناعات الإستخراجية وبعض أنواع الخدمات كالتنقيب عن البترول واستخراجه والإستثمار في بعض الخدمات كالسياحة الفنادق والاتصالات... الخ

4. من بين دوافع الاستثمار الأجنبي وفق النظرية هي تخفيض التكاليف ثم التصدير إلى بلد المبتكر للمنتوج وهو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير، غير أن الواقع يكشف عن وجود إستثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيفة وليس للتصدير مثل مشروعات الغازية وخدمات السياحة والإتصال...الخ

5. لم تفسر النظرية إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالدول المضيفة للإستثمار الأجنبي أو البلد المصدر له أو بالمستثمر ذاته أو تظبط الإستثمار الأجنبي المباشر، وحصرت عوامل قيام الإستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار.

ومن المعلوم أن العلاقات السياسية بين الدول ومدى إنفتاح إقتصاداتها وحرية تجارتها الخارجية تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتوج.

4-نظريه الموقع:[1]

حسب هذه النظرية هناك العديد من العوامل الموقعين التي تؤثر على قرار الشركات المتعددة الجنسيات في الإستثمار للدول المضيفة ومن أهم هذه العوامل نجد:

- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية الإستقرار السياسي، مدى إستقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية القيود المعروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار.

[11] مفتاح صليحة،**مرجع سابق** ص ص ، 69 70 .

– العوامل التسويقية: وهي درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان حجم السوق، معدل نمو، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

– العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية ومدى توفر الأيادي العاملة، إنخفاض مستويات الأجور، توفر رؤوس الأموال، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام، والسلع الوسطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

– العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة.

– ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

– عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

5-نظرية الحماية :[1]

تعمل هذه النظرية على تقديم الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الشركات الأصلية لحماية الاختراعات التي طورتها في كل المجالات وضمان عدم تسريبها إلى الدول الأخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة.

كما تستطيع هذه الشركات زيادة وتعظيم نسبة أرباحها إذا قامت بأكبر قدر ممكن من حماية الكثير من أنشطتها الخاصة، وضمنت عدم تسريبها إلى الدول الأخرى "مثل البحوث والإختراعات"، المهارات الإدارية والفنية و التطويرات التكنولوجيا .

ومن بين الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية:[2]

[1] مصباح بلقاسم،**مرجع سابق** ص 13

[2] عبد الكريم بعداش،**مرجع سابق الذكر** ، ص93.

– تركيز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا يعطى إهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الإستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل حدود الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الإستثمار لتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث:آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية تتمثل فيما يلي:

أولا: الآثار الإيجابية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة :[1]

– أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئا على الإقتصاد المضيف كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية الربوية.

– تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في إقتصاد الدولة النامية:

- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية الطموحة؛
- فجوة التعدد الأجنبي اللازم ، إستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية والتي تحتاجها عملية التنمية.
- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات الفنية والتنظيمية والتسويقية مما يساعد في تحويل الإقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.
- الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الإستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق.

– يساهم الإستثمار الأجنبي في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا إلى البلد المضيف وهما عنصران ضروريان.

[1]يحي محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، كلية تجارة، جامعة القاهرة 2017، ص ،ص 33-34.

– يساهم الإستثمار الأجنبي في الإستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المال والقروض.

– يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية وطائفة من المنافع الإجتماعية لإقتصاد الدولة المضيفة منها:

- زيادة رأس المال الإجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الإستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء.
- يترتب على الاستثمار الأجنبي إخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.
- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلامية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديده أمام صادرات الدولة المضيفة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد.
- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص العمل الكثيرة، مما سيهم جذريا في حل مشكلة البطالة ومن ناحية أخرى يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول جديدة لبعض الفئات الاخرى، مقابل استخدام خدمات معنية، مثل استئجار أراضي ومباني أو غيرها من الخدمات التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مزيد من التنمية.

ثانيا: الأثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية إلا أن له أيضا آثار سلبية ولأن الجانب الأكبر من هذا الاستثمار مصدره الشركات المتعددة الجنسيات، فقد شكل **كورت فادهايم**، لجنة من

الشخصيات الهامة لدراسة موضوع هذه الشركات وقد نشر تقرير عام 1973 متضمنا الآثار السلبية لهذه الشركات منها: [1]

1. عدم تطابق إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات مع إستراتيجية التنمية في أية دولة نامية.

2. إفتقاد المساومات التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية إلى التكافؤ سواء من الناحية المالية أو التكنولوجيا أو المعلوماتية.

3. تقوم هذه الشركات بالإستثمار في دول العالم الثالث بشروط إستثنائية تكفل لها لتحقيق أرباح ضخمة تفوق كثيرا ما يمكن أن تحصل عليه من الإستثمار في دول العالم الصناعي المتقدم.

4. ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك قررت هذه الشركات الإستغناء عنها، فلا تقم المشروعات في الدول النامية بطرق إنتاجية متقدمة.

5. ما تعرضه هذه الشركات من مشروعات لا تمثل أولوية متقدمة في سلم مشروعات التنمية بالدول المضيفة النامية.

6. تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسيير أمورها ومن ثم تلعب دورا هاما في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.

7. عادة ما تتدخل هذه الشركات في تشكيل سياسات الدول النامية وبما يتفق ومصالح دوتلها الأم.

8. كما يترتب عن الإستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية أخرى هي:[2]

- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبا على موازين المدفوعات الدول النامية نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج.

---

[1] عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، كليه التجارة، سنة 2010، ص 94 الى 95.

[2] د. يحي محمد جويدة،، مرجع سابق، ص 31-32.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية في تفاقم تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية، النفطية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيميائية.
- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما ينتج عنه كساء أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو الصغيرة.
- تؤدي مركزيه اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل لاستيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل لإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة، مما يؤدي إلى إهمال مصادر العرض لهذه السلع والعوامل، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

المبحث الثالث: الإدارة الجمركية

تعتبر إدارة الجمارك ركيزة من الركائز التي يقوم عليها نظام الدولة وذلك من خلال دورها الهام والفعال في حماية ومرافقة التجارة الخارجية بتطبيق قوانين وتشريعات تتلائم واقتصاد السوق. وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف إدارة الجمارك وتحديد مهامها ومختلف أنظمتها.

المطلب الأول: تعريف إدارة الجمارك

تعني الجمارك "للكثير بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة وقد يطلقونها على الضريبة وحياتها، إلا أن الجمارك أكبر من كونها ضريبة، بل هي قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات نشئها الدولة يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.[1]

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوره دوله في العلوم الاقتصادية فرح تسير، جامعة يوسف بن خدة، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005-2006، ص 88.

كما تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة وإستيفاء الشروط والقيود الإستيرادية المقرر عليها حماية للنظم الإقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها. ولضمان فعالية القوانين الجمركية وسرعتها وإنضباط تنفيذ أحكامها، أصيغ المشرع صفه مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.[1]

فإدارة الجمارك تعد كأداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.[2]

فمفهوم إدارة الجمارك تختلف من تعريف لآخر بإحتلاف مهامها ،وحسب التطورات التي تطرأ عليها سواءا التنظيمية أو الهيكلية بسبب التطور التكنولوجي و الإنفتاح الإقتصادي لدى الدولة ،فهي مسؤولة عن مراقبة المبادلات التجارية و عن تحصيل الضرائب و الرسوم المفروضة على السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود .

المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك

تقوم الإدارة الجمركية بعدة مسؤوليات من خلال نظمها المشكلة في القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات المحددة لأهدافها، التي تعد في حد ذاتها أهداف الدولة تنشدها من وراء وجود الجهاز المركزي ويمكن تلخيص هذه المسؤوليات في أربعه مهام رئيسية وهي:

أولا: المهام الاقتصادية:

[1] **زايد مراد ، مرجع سابق.** ص88

[2] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية**، حاله الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط والتنمية قسم علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 102.

تعتبر إدارة الجمارك أداة لتطبيق سياسة الدولة في التجارة الخارجية فالمهام الاقتصادية لإدارة الجمارك هي مراقبة المبادلات التجارية وترقيتها:[1]

1- مراقبة المبادلات التجارية:

تقوم الجمارك بتطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المحولة للتحليل البضائع المستوردة أو المصدرة كما تقوم بمحاربة التهريب أي الطرق غير الشرعية لدخول وخروج البضائع إلى الإقليم، وذلك بحراسة الحدود الإقليمية، كما تعمل على التأكد من صحة التصحيح المفصل، وصحه الوثائق الإثباتية ومدى مطابقتها للبضائع وقمع كل المخالفات باستعمال المنازعات الجمركية طبقا للمادة 24 إلى 340 من قانون الجمارك إضافة إلى إعداد إحصائيات التجارة وتحليلها عن طريق المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات CNIS.

2- ترقية المبادلات الخارجية:

هي مهمة فرضت على إدارة الجمارك تحت ضغط العولمة وذلك لكيتتماشى مع متطلبات العالم الحديث، هذه المهمة تتمثل في مساعدة تطوير التجارة الخارجية بتخفيض شدة القيود الجمركية بهدف القضاء على سياسة الحماية ومنه تخفيف الإجراءات لتسهيل خروج السلع بالتالي تخفيض تكاليف الاستيراد. كما تسعى إدارة الجمارك إلى تشجيع وتحفيز المؤسسات الجزائرية على التصدير وكذلك تحصيل ضرائب أخرى لفائدة إدارات أخرى وهذا لتمويل الخزينة.

ثانيا: مهمة مساعدة إتخاذ القرار:

الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصاءات التجارة الخارجية من أجل تسهيل أخذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتحاملين الإقتصاديين.

[1] **المادة 3 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399** الموافق ل 21 ابريل سنه ،1979 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 أغسطس 1998.

بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية في إطار التحضير للقوانين المالية أو حول أثر إجراء ما سوف يأخذ.

ثالثا: المهمة الجبائية:[1]

- تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند إستيرادها.
- تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة لإتوات تقديم الخدمات وإتاوات إستخدام نظام الإعلام الالي والتسيير الآلي للمعطيات سيغاد .
- متابعة الإمتيازات الجبائية ومراقبتها.
- تحصيل العقوبات (الغرامات والمصادرات) المنجزة عن خرق القوانين والأنظمة التي تتكلف الجمارك بتطبيقها.
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسير لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات.
- الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي وفي المناطق الموضوعة تحت الحراسة الجمركية.
- الحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود وفيما يتعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المسرح بها عند الاستيراد أو التصدير.
- مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع ونوعها وقيمتها لدى الجمارك بغيت مراقبة الحقوق والرسوم.

[1] WWW.douane.gov.dz, consulter le 19/04/2023 à 22 :15.

- تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الوطني على عكس المنتوجات الأخرى (زيادة الضريبة).

رابعا: المهمة الحمائية:

نظرا للمهام أو الأدوار السابقة لإدارة الجمارك في مجالات مختلفة يجب عليها أن تمارس دورا خاصا لحماي هذه المجالات ويتمثل في عدة نقط نوجزها فيما يلي:[1]

- محاربة التجار غير الشرعي بالمخدرات ومكافحة التهريب وتبييض الأموال فبصفة عامة محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- المشاركة في الحفاظ على الأمن والنظام العموميين (السلاح والمتفجرات، والمواد الكيميائية والمواد الخطيرة).
- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة.
- الحرص على أمن الأشخاص وممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة التي تشكل خطرا على الصحة والمحيط.
- الحرص على حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض.
- الحرص على حماية الإرث الطبيعي والتاريخ والفن والثقافة والآثار مثل: المنحوتات والنقوش والرسومات الصخرية...الخ.

[1] WWW.douane.gov.dz, consulter le 19/04/2023 à 22 :45

- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع وعلامات التجارية ضد التقليد وكذا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية

الأنظمة الجمركية هي إعفاءات تستبعد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، مهمتها حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه، كما يمكن لإدارة الجمارك أن تقرر تعليق أو إستبعاد الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية لكل من تعسف في استعمالها بمقتضى مقرر من المدير العام للجمارك.[1]

كما أن للأنظمة الجمركية عدة أشكال وهي كالتالي:[2]

أولا: العبور الجمركي: وهو النظام الذي توضع فيه البضائع تحت تصرف المراقبة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق أو الرسوم، وتدابير الخطر ذات الطابع الإقتصادي والاستفادة من العبور يجب على الملتزم اكتساب تصريح مفصل يحتوي على التزام مكفول يلتزم بموجبه بحث طائلة العقوبات، تتقدم بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد في الآجال المحددة وعبر الطريق المعين. ويجب تقديمها مع التصريح إلى مكتب الجمارك فور الوصول، والتصريح بالنظام الجمركي المعني للبضائع مع الانتظار إيداع هذا التصريح، حيث يمكن تفريغ البضائع في المخزن ومساحات الايداع المؤقت، وذلك لتصفيه نظام العبور.

[1] المادة 123 مكرر ،**من قانون الجمارك، مؤسسةبالمادة 54 من قانون المالية لسنة**، 2020.

[2] المادة 75 مكرر ،**معدلة بالمادة 7 من قانون الجمارك.**

إن الملتزم مسؤول أمام إدارة الجمارك عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نظام العبور، يتم تحديد قائمة البضائع التي لا تمنح الاستفادة من نظام العبور من طرف وزير المالية وبموجب قرار يتخذه وزير المالية بعد أخذ رأي الوزراء المعنيين.

ثانيا: المستودع الجمركي: هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في المحلات المعتمدة من إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي. حيث توجد 3 أصناف من المستودعات الجمركية وهي:

أ- **المستودع العمومي:** يفتح لجميع المستعملين لإيداع بضائعهم نشأ عندما تبررت ضروريات تجارية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي.

ب- **المستودع الخاص:** يمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه، وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر ملخص به، وينشأ المستودع الخاص في مخازن المودع، من ميزاته أنه يمكن فتحه في كل المناطق الجمركية للبلاد.

ت- **المستودع الصناعي:** هي المحلات التي توضع تحت رقابة الجمارك أين يتم ترخيص المؤسسات لهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد تصديرها مع توقيف الضرائب والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع، فالمخازن الصناعية تستخدم في إطار جزئي يتعلق بالصادرات.

ثالثا: نظام القبول المؤقت: يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم سواء بقيت هذه البضائع على حالها أو بعد تحويلها أو معالجتها، ويمكن إنهاء القبول المؤقت بحالتين: تعرض البضائع لتلف نتيجة حادث، أو بإذن من صاحبها عند اقتناع السلطات الجمركية بتلف البضائع أو فقد لوسائل النقل نتيجة حادث.[1]

[1] المادة 185 مكرر، **نفس المرجع**، معدلة بالمادة 47 من قانون المالية.

رابعا: إعادة التموين بالإعفاء : هو النظام الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي يستفيد من هذا النظام المنتجين والمصدرين والمالكين للمواد المصدرة المضيفين في الإقليم الجمركي.

خامسا: المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية:[1] يخصص هذا المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية للمنشآت والمؤسسات التي تمارس تحت المراقبة كالعمليات التي تتعلق بالزيوت الخام، البترول، المعادن والمحروقات السائلة أو الغازية.

يتم قبول البضائع الموضوعة تحت هذا النظام عند دخولها هذه المصانع بوقف الحقوق والرسوم والقيود ذات الطابع الاقتصادي والإجراءات الإدارية الاخرى، غير أنه يمكن أن تخضع بعض البضائع لحقوق الجمركية المسجلة في التعريفة الجمركية.

سادسا: نظام التصدير المؤقت: هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي، إذا على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها، أما بعد تعرضها للتحويل أو التصنيع أو تصليح في إطار تحسن الصنع وتتوقف الاستفادة من نظام التصدير المؤقت على طلب مسبق لدى إدارة الجمارك يبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج.

خلاصة الفصل

[1] مرجع نفسه.

الإستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء أصول استثمارية إنتاجية في بلد مضيف غير بلده الأم لأجل الحصول على فوائد دائمة في المؤسسة ذات النشاط الاقتصادي على أن تكون الملكية الكاملة والجزئية له لكي يسيطر على المشروع وكل هذا لتحقيق الأرباح.

وللإستثمار الاجنبي المباشر العديد من المزايا كإمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وتشمل رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، كما تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتج دوليا وهنا تكمن أهميته في المساهمة في عملية التنمية، الامر الذي دفع الدول النامية في العمل على جذب وتحفيز على إستضافة هذا الإستثمار.

إن مصطلح إدارة الجمارك يعرف على أنه الإدارة التي أوكل إليها مهمة مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة وإستيفاء الشروط والقيود الإستراتيجية المقرر عليها لحماية النظم الإقتصادية لكل دولة، فإدارة الجمارك تعد أداة فعالة لضبط الإقتصاد بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.

الفصل الثاني: عصرنة إدارة الجمارك الجزائرية وتأثيرها على جذب إستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تعتبر إدارة الجمارك إدارة هامة لنظام الدولة ،حيث تعمل كطرف فعال لحماية و خدمة الإقتصاد الوطني من خلال تطبيق العديد من النصوص القانونية التنظيمية التابعة لمهامها و صلاحيتها في إطار زيادة المبادلات الإقتصادية وحركة الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية إضافة إلى المنافسة بين الدول لجذب أكبر عدد من الأشخاص والإستثمارات والسلع، ومن أجل التصدي لهذه التحديات عملت إدارة الجمارك بعصرنة نظامها الجمركي بإستخدام الرقمنة كمحور أساسي لإصلاح و تطوير العمل الجمركي حيث يشمل جميع المجلات التنظيمية و الإدارية و التقنية و البشرية و تعزز من جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره الإيجابي، للمؤشرات الإقتصادية وزيادة مستوى الشفافية في المعاملات و سوف نسلط الضوء على هذه النقاط :

← المبحث الأول: لمحة عامة حول إدارة الجمارك الجزائرية .

← المبحث الثاني : رقمنة الجمارك كألية لتحفيز الاستثمار الاجنبي .

← المبحث الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات في قطاع الجمركة .

المبحث الأول: لمحة عامة حول إدارة الجمارك الجزائرية

نتيجة للتطورات الإقتصادية التي عرفتها البلاد، شغلت إدارة الجمارك الجزائرية دورا هاما في دعم الإقتصاد المحلي من خلال صياغة مهمتها التي تشمل المحافظة على المبادلات الخارجية في الحصول على الضرائب والرسوم المقررة على الواردات، كما تسهر على تطبيق القوانين ومحاربة الغش فهي تعتبر كجهاز فعال لخدمة وحماية الإقتصاد الوطني. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة وتطور الجمارك الجزائرية وكذا هيكلها التنظيمي كما سنقوم في أخير بذكر الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجمارك الجزائرية

منذ الإستقلال عرفت الجمارك الجزائرية مكانة هامة كونها هيئة نظامية تعمل على مراقبة، التجارية والمالية مع الخارج، حيث إستعملت كل الوسائل اللازمة لضمان مراقبة الحدود الوطنية، كما تميزت تحولات عميقة إرتبطت بمراحل تطور الإقتصاد الوطني نذكرها من خلال هذه الفترات:

أولا : فترة ما بين 1962-1969: [1] مباشرة بعد الاستقلال تكن الجمارك سوى مصلحة من المصالح التابعة للهيئة التنفيذية المؤقتة للحكومة الجزائرية، إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي في أفريل1963 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية التي تضمنت مديرية مصلحة للتحولات الخارجية للجمارك في 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية المختلطة وانبثقت عنها مديريتان فرعيتان منفصلتان وهما:

- المديرية الفرعية للجمارك
- المديرية الفرعية للتحولات الخارجية

[1] سلطاني سلمى ،مرجع سابق ص103

فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركة جزائرية في 1963 التي شجعت استرداد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة ب 10 % بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح ما بين 15 و20%.

أما في ابريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأنه لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلىخارج، تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات معنية للشراء تضم المستوردين الخواص في شلل مؤسسات اغلب رئاستها للقطاع العالم الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة ، في سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم 64 – 279 أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الإختصاصات.[1]

ثانيا :الفترة ما بين 1970-1979:تضاعف دور الجمارك والإحساس بأهميته، مما أدى إلى صدور المرسوم رقم 254- 71 المؤرخ في 18-10-1971 الذي دعم دورها وعزز مسارها بعد أن أعيد تنظيمها إلى أربع مديريات فرعية وهي:

- تتكفل الأولى بالمعيارية والمنازعات.
- تتكفل الثانية بالأنظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة الخارجية والصرف.
- تختص الثالثة بالتشريع والإحصائيات.
- أما الأخيرة فهي تهتم بتنظيم.

[1] **المرسوم رقم 279 / 64** المؤرخ في26 ربيع الثاني 1384 الموافق ل4 ديسمبر 1964، تتضمن احداث مديرية الجمارك. جريدة الرسمية عدد 32 الصادرة ب 15 ديسمبر 1964.

أن عملية تحسين هياكل الجمارك رافق صدور قانون الجمارك سنة 1971 الذي أصبح يمثل الركيزة والوثيقة التشريعية المرجعية التي من خلالها تمارس الجمارك مختلف مهامها وأيضا لتشجيع الجمارك على تعزيز دورها أكثر ومسايرة التطور العام للدولة وبالتالي تسهل عليه تحقيق الأهداف المسطرة له [1].

ثالثا :الفترة ما بين 1980-1988: حظيت هذه الفترة بهيكلة جديدة صادرة في المرسوم التنفيذي رقم (82 – 238) المؤرخ في سنة 1982 بانه يتولى المديرية العامة للجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير العام يساعده مدير عام مساعد في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية انها تتكون من خمس مديريات زيادة على أقسام المراقبة وهي[2] :

1- مديرية الانظمة الجمركية و الجباية .

2- مديرية التنظيم و المنازعات الجمركية .

3- مديرية الدراسات والتخطيط .

4-مديرية الموظفين و التكوين .

5- مديرية تسيير الإعتمادات و الوسائل .

ووفقا لأحكام هذا المرسوم(82 – 238) تولت إدارة الجمارك التحقيق والسهر على تطبيقها حيث أصبحت تتمتع بسلطة التسيير والاعتمادات المالية.

رابعا : الفترة 1988إلى يومنا هذا: في هذه المرحلة تم تعزيز إدارة الجمارك بجملة من المراسيم التنفيذية التي أدخلت تعديلات ساهمت في توزيع هيكلها التنظيمي بحيث(2) جاء المرسوم التنفيذي رقم – 324)

[1] زايد مراد. **مرجع سابق** . ص 105

[2] **المرسوم التنفيذي الرئاسي (238- 82)** المؤرخ في رمضان 1402 الموافق ل 17 يوليو 1982 بتضمن الإدارة المركزية لوزارة المالية –جريدة الرسمية عدد 29 الصادرة في20 يوليو 1982.

(90المؤرخ في 20 أكتوبر 1990والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك ويهدف الى تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك حيث تشمل على ما يلي:[1]

1. مديرية الانظمة الجمركية .
2. مديرية النزاعات ومكافحة التهريب .
3. مديرية التشريع والاخصائيات والاعلام الالي .
4. مديرية الموظفين والوسائل .

كم تم تنظيم المصالح الخارجية للإدلالة الجمركية وعملها وهذا تحت سلطة المدير العام للجمارك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 1975 المؤخر في 16 مارس 1991 ومنها:[2]

- مديريات الجهوية .
- مفتشيات الأقسام .
- مكاتب الجمارك .
- مفتشيات رئيسية حسب الفرق .

وفي سنة 1993 شملت الإدارة العامة للجمارك تنظيما جديدا وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (93 – 329) المؤرخ في 27 ديسمبر 1993(والذي يتضمن تنظيم الإدارة الجمركية للمديرية العامة للجمارك والتي تشمل ما يأتي:[3]

[1] **المرسوم التنفيذي رقم (90 – 324)** المؤرخ في 1 ربيع الثاني 1411 الموافق ل 20 يوليو 1990 يتضمن تنديم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك – الجريدة الرسمية عدد45 الصادرة في 24 أكتوبر 1990.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم (91 – 76)** المؤرخ في 29شعبان عام 1411 الموافق ل 16 مارس 1991

[3] **المرسوم التنفيذي رقم (95– 251)** المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل 26 اوت 1995 والمتمم للمرسوم – 392) (93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993.

- مديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية .
- مديرية المنازعات .
- مديرية مكافحة الغش .
- مديرية القيمة والجباية .
- مديرية المواد البشرية .
- مدرسة الوقاية والامن .

وقد تم إدراج مديريتين جديدتين بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (95 – 251) المؤرخ في 26 فيفري 1995 والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93 _329 وهما:

- مديرية التكوين .
- مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات.

وقد جاء تعديل بالمرسوم التنفيذي رقم 17 90 المؤرخ في23جمادى الأولى عام 1438 الموافق ل 20 فيفري 2017 والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتهاوالتيتشمل:[1]

- مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية.
- مديرية الجباية والأسس الضريبية .
- مديرية التحقيقات الجمركية .
- مديرية الاستعلام والمخاطر .
- مديرية المنازعات وتأطير قابضات الجمارك .

[1] **مرسوم التنفيذي رقم 17 /90** مؤرخ في 23 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 20 فيفري 2017 جريدة الرسمية عدد 13 الصادرة في 20 فيفري 2017.

- مديرية الامن والنشاط العملياتي للفرق .
- مديرية العصرنة والاستشراف .
- مديرية الاعلام والاتصال .
- مديرية الموارد البشرية .
- مديرية الإدارة الوسائل.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمدرية العامة للجمارك الجزائرية

الإدارة العامة للجمارك هي جزء من الوزارة ويديرها مدير عام يتم تعيينه بأمر تنفيذي بناء على اقتراح وزير المالية، كما يوقع الإتفاقيات الدولية في مجال الجمارك ويساعد في أداء مهام المدريين. كما ينقسم التنظيم الجديد لمنظمة الجمارك الجزائرية الى قسمين الأول يشمل المصالح المركزية والثاني يشمل المصالح الخارجية.

أولا: المصالح المركزية :[1]

المصالح المركزية للإدارة المركزية العامة للجمارك هي عبارة عن مكتب وظيفي يخضع لرقابة مديرية الجمارك المسؤولة عن صياغة التشريعات والقوانين الجمركية المتعلقة بدخول وخروج البضائع من وإلى الإقليم الجمركي وتظم:

- ✓ مديري (2) دراسات.
- ✓ ستة (6) رؤساء دراسات.

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، **العدد13 بتاريخ 26 فبراير 2017 المرسوم التنفيذي رقم 17-90** مؤرخ في 23جمادى الاولى 1438 الموافق ل 2017/02/20 يتضمن التنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحيتها.

- ✓ المفتشية العامة لمصالح الجمارك ويسيرها نص خاص.
- ✓ المديريات المركزية الاتية:

1. مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية: تتمثل مهامها في تشريع القوانين وتنظيم حسن تطبيق والسهر على مراقبة المبادلات الخارجية وتضم 3 مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم .
- المديرية الفرعية للإجراءات والتسهيل .
- المديرية الفرعية للأنظمة الجمركية .

2. مديرية الجباية وأسس الضريبة: مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية فيما يخص الجباية الإمتيازات الجبائية فرض الضريبة وكذلك المشاركة في إعداد السياسة التعريفية، وتشمل على مديتين فرعيتين:

- المديرة الفرعية للجباية .
- المديرية الفرعية لأسس الضريبة.

3. مديرية الإستعلام وتسيير المخاطر: وتكلف على الخصوص بما يأتي:

– المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالإستعلام وتسيير المخاطر وإخضاع مشاريعها لمديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية من أجل ضمان الإنسجام.

– السهر على تشكيل قاعده معطيات فيما يخص الغش التجاري وإتجار غير الشرعي وتشمل على مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للإستعلام الجمركي .
- المديرية الفرعية لتسيير المخاطر.

4. مديرية التحقيقات الجمركية: وتكلف على الخصوص بما يلي:

المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالتحقيقات الجمركية ومراقبة العمليات التجارية ومكافحة وإخضاع مشاريعها لمديرية التنظيم والأنظمة الجمركية من أجل ضمان الإنسجام. وتشمل على ثلاث مديريات فرعيه:

- المديرية الفرعية للتحريات .
- المديرية الفرعية للرقابة اللاحقة .
- المديرية الفرعية لمكافحة الغش.

5. مديرية المنازعات وتأطير قابضات الجمارك: وتكلف على خصوص بما يأتي:

المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالمنازعات والمصالحة الجمركية ونشاطات قابضات الجمارك وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية لقضايا المنازعات.
- المديريةالفرعية لدراسة الاجتهاد القضائي.
- المديرية الفرعية لتأطير قابضات الجمارك.

6. مديرية الأمن والنشاط العملياتي للفرق: وتكلف على الخصوص بما يأتي:

المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالأمن والتدخل العملياتي والسهر على الوقاية وأمن الاشخاص وتوجيه نشاط الفرق في مراكز الحراسة للجمارك وتشمل على مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للوقاية والامن.
- المديرية الفرعية للنشاط العملياتي.

7. **مديرية العصرنة والإستشراف** : تكلف على الخصوص بما يأتي:

إقتراح مشاريع النصوص التنظيمية الخاصة بالتنظيم وإجراء دراسات إحصائية متعلقة بالنشاطات الجمركية، وضع نظام تنظيم التخطيط والسهر على ترقيته. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للتخطيط والتنظيم والمناهج.
- المديرية الفرعية للدراسات الاستشرافية.
- المديريةا لفرعية للدراسات الإحصائية.

8. **مديرية الإعلام والاتصال:** وتكلف على الخصوص بما يأتي:

إقتراح نصوص تنظيمية خاصة بالأعلام والاتصال، إعداد استراتيجية الاعلام الداخلي والخارجي للجمارك وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للأعلام والعلاقات العامة.
- المديرية الفرعية للاتصال.
- المديرية للتوثيق والارشيف.

9. **مديرية الموارد البشرية:** وتكلف على الخصوص بما يأتي:

إقتراح نصوص تنظيمية خاصة بتسيير الموارد البشرية، تحديد إستراتيجية المديرية العامة للجمارك فيما يخص تسيير الموارد البشرية وتشمل أربع مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للمستخدمين.
- المديرية الفرعية للتكوين.
- المديرية الفرعية لتامين الكفاءات.
- المديرية الفرعية للنشاط الاجتماعي.

10. مديرية إدارة الوسائل: وتكلف على الخصوص بما يأتي:

إقتراح النصوص التنظيمية الخاصة بتسيير الوسائل المادية بكل أنواعها وأملاك العقارية مخصصة لإدارة الجمارك والسهر على توفير كل إحتياجات المادية لمصالح إدارة الجمارك وتشمل على اربعة مديريات:

- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة .
- المديرية الفرعية للهياكل القاعدية والصفقات .
- المديرية الفرعية للتجهيزات الخاصة .
- المديرية الفرعية للوسائل المادية.

ثانيا: المصالح الخارجية:

بالإضافة إلى المصالح المركزية هناك مصالح خارجية تعتبر وكالات خارجية للمديرية العامة للجمارك في الجانب المركزي لكنها تابعه لها ويرأسها المدير العام مباشرة وتشمل هذه المصالح:[1]

- مديريات جهوية للجمارك.
- المراكز الوطنية وتنقسم إلى:
  - ✓ المركز الوطني للإشارة ونظم المعلومات.
  - ✓ المركز الوطني للتكوين الجمركي.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك:

[1]–www.doun.gov.dz Consult le 7/05/2023 .20:19h

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

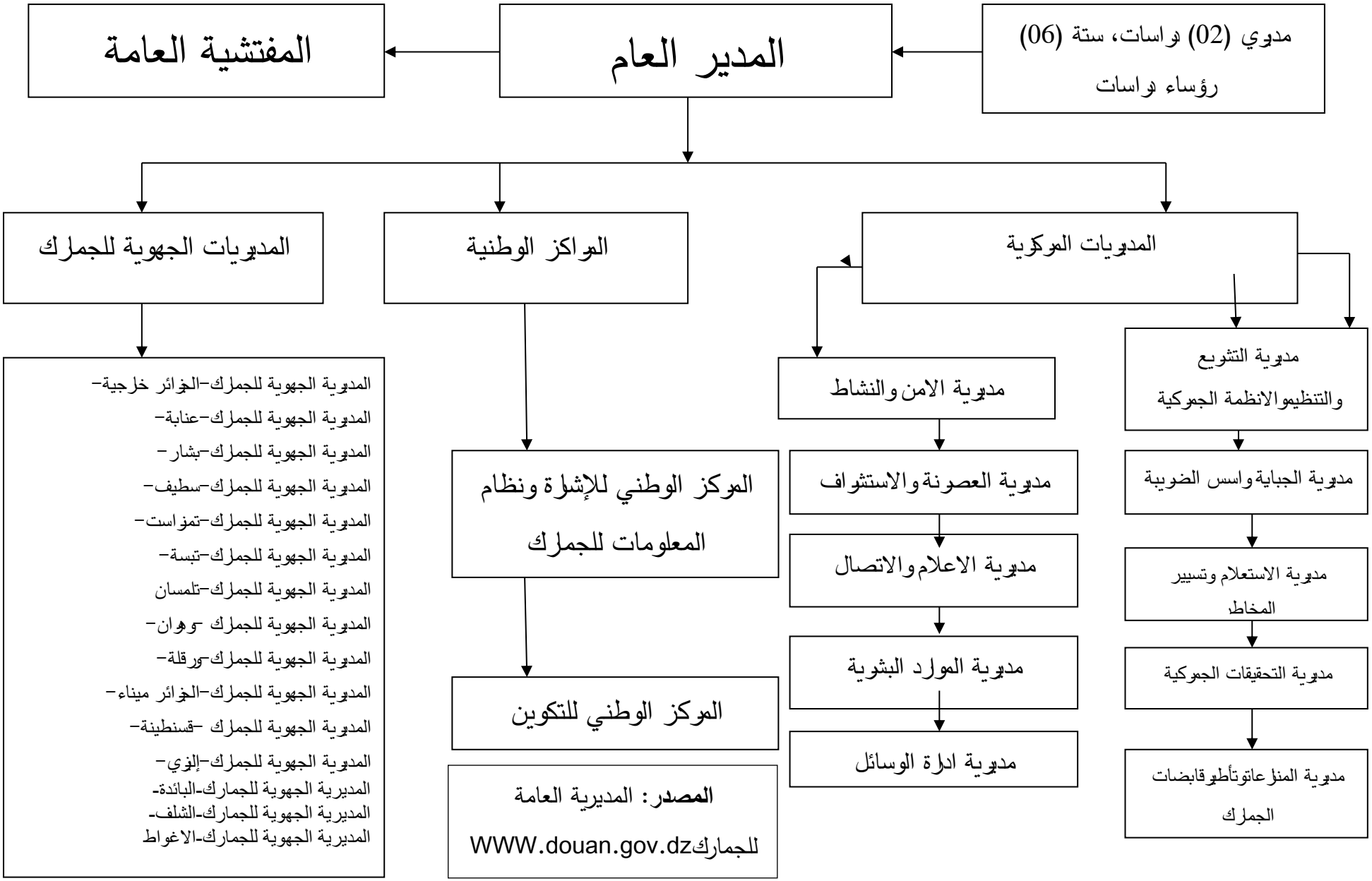

المطلب الثالث: الوسائل الاساسية للجمارك الجزائرية

توجد وسائل مختلفة تعتمد عليها الجمارك الجزائرية وهي كالاتي:

أولا: الوسائل القانونية

تحدد مهام الجمارك من قبل الوسائل القانونية لذا تعتبر هذه الوسائل من أهم الوسائل الجمركية وهي تتمثل فيما يلي:

- **قانون الجمارك:**[1] يعتبر الوسيلة الأولى التي تستخدمها الجمارك وهو دليل جمركي لحماية مسئولي الجمارك في أداء واجباتهم.

كما تعتبر أنه يتضمن إشارات الى اللوائح والتشريعات المتعلقة بالأنشطة الجمركية ينطبق القانون على كامل الأراضي الوطنية للبلد بأكمله والذي يستند الى التعديلات الجديدة للقانون 1998م.

قانون المالية:[2] هو الوسيلة التي تبين الاهداف الجزئية للسنه المالية ويصدر مره واحده في بدأيهالسنة كما يجب ان يتبع كل ما جاء فيه من تغييرات ذلك من طرف اداره الجمارك.

- **القانون الدولي:** هو مجموعه القوانين الدولية التي يجب على اداره الجمارك ان تكون على درأيه تامه بها.

وهناك مجموعه من القوانين الدولية التي يشار اليها عاده في الجمارك والخاصة بمجلس التعاون الجمركي وايضا منظمه التعريفة الجمركية وكذلك السوق الاوروبي المشتركة وجميع المنظمات الدولية التي لها علاقة مع الجزائر.

ثانيا: الوسائل البشرية

---

[1] زايد مراد، **مرجع سبق ذكره** ، ص269

[2] –الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، **العدد 72 الصادرة في 2016/12/13 القانون رقم 79–07** المؤرخ في 26شعبان1399الموافق ل21يوليو 1979المتضمن لضمان تزويد مصالح ادارة الجمارك بالوسائل القانونية المعدل و المتمم

توضع تحت سلطه اداره الجمارك للقيام بعمليه تطبيق القوانين الجمركية المسطرة وهي تخص عمليه التوظيف الجمركي للموظفين بصفه تجعلهم مؤهلين لأداء وظائفهم وهناك نوعين جمركيين واداريين.يمكن تقسيمهم الى قطبين:

1. القطب الإداري:[1]

تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الاعلام الالي والاحصائيات، التكوين المراقبات المحاسبة.

2. القطب التقني:

ويتمثل في فئة اعوان الجمارك، يجب على اعوان الجمارك بمختلف رتبهم اداء اليمين امام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يعملون فيه، ويسجل لدى كتابة الضبط المحكمة وتعفى الوثيقة اداء هذا اليمين من حقوق الطابع وتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض.

وتتكون فئة أعوان الجمارك من:

- **ضابط الفرق:** مستوى اقل من البكالوريا.
- **ضابط المراقبة:** مستوى ضابط الفرق +5سنوات أو بكالوريا سنتين التعليم الجامعي على الاقل.
- **المفتش الرئيسي:** مستوى ضابط المراقبة +5سنوات او متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة.
- **مفتش العملاء:** مستوى مفتش رئيسي+5سنوات او متخرج من معهد الجمارك الجبائي القليعة.
- **المراقب العام:** مفتش عميد+5سنوات.

كما تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

أ. ميزانية التسيير:تهدف الى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة وتحتويعلى:

- أجور ورواتب الجمركية.

[1] لمادة3من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 ابريل سنه ،1979 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 أغسطس 1998.

- نفقات التكوين.
- تكاليف الصيانة.

ب. ميزانية التجهيز:

يمكن ان تكون مدتها ما بين 3الى 5سنوات لأنها تطلب من الدولة بهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتبجمركي، شراء معدات وتجهيزات ألية.

ثالثا: الوسائل المادية[1]: لكي تستطيع إدارة الجمارك القيام بوظائفها على أحسن وجه لابد أن تتوفر لديها جميع الامكانيات المالية ضرورية ويجب وضع الاعتمادات ماليه تحت تصرفها تسمح لها باقتناء مستلزماتها خاصة المستخدمة في مكافحة الغش والتهريب الضريبي.

وتتمثل هذه الوسائل في ميزانيه التجهيز والتسيير ففي اخر السنة تحدد ميزانيه ماليه من طرف ادارة الجمارك تتكون ميزانيه التسيير من اجور العمال، نفقات الهاتف، إلخ.

[1] بوعون يحياوي نصيرة،**الضرائب الوطنية والدولية**، دار الزرقاء الجزائر، 2010 ص193

المبحث الثاني: الجمارك الرقمية كآلية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

كان لرقمنه الجمارك دورا هاما في مواكبة التطورات الراهنة حيث عملت كغيرها من الإدارات على تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات من خلال عصرنة العمل الجمركي في مجال تبادل المعلومات و البيانات وتسهيل التجارة الخارجية كما اتبعت منهج العصرنة تحديث طرق العمل في استخدام ومعالجة المعلومات الاقتصادية لتعزيز وتسريع أدائها من بينها استخدام الاعلام الألي للانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الرقمية و منها سوف نتطرق في هذا المبحث الى الادارة الجمركية الرقمية و كذا النظام المعلوماتي سيغاد ثم سنذكر كيف انتقلت من بالنظام لمعلوماتي سيغاد الى النظام المعلوماتي الجديد .

المطلب الأول: الإدارة الجمركية الرقمية

أولا: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:

رقمنه الإدارة الجمركية تعني تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعيم عملية جمركة البضائع انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة سلع الاستيراد والتصدير العبور وسداد الرسوم والضرائبالمستحقة، الى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية اومرحلة منها فقط.[1]

وحسب منظمة الجمارك العالمية فان مصطلح الجمارك الرقمية تعني أن النشاط الألي أو الالكتروني يساهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية كالنظم الالية للتخليص الجمركي النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات بالإضافة الى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية وكذا إستخدام الهواتف الذكية[2]

---

[1] عيسى بوراوي، عمار سلوى،**التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية دراسة حالة الجمارك الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة العدد الثامن ، مجلة لدراسات المالية والمحاسبة والإدارية– ديسمبر 2017 ص 711

[2] بن ميلود دوبين مختار،**رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية** المجلد 7 العدد 02لسنة2022 ص10.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف إدارة الجمارك الرقمية على أنها إدارة تقوم بجمع ومعالجة المعلومات حول التغيرات في النظام الجمركي بإستخدام التكنولوجيا الحديثة بهدف تحسين نوعية هذه المعلومات وربح الوقت وتخفيف التكلفة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين بالإضافة الى تسهيل وتسريع الإجراءات الخاصة بالرقابة الجمركية للبضائع.

ثانيا:متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية

إن التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية يستلزم وجود بعض الركائز نذكر منها:[1]

1. ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة
2. ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابعة لكل مستجدات
3. يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبراتها
4. الاستفادة من خبرات والدورات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال
5. إرسال القاعد والاتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية

تعتبر الرقمنة حاليا من الطرق الضرورية التي يجب تبنيها واعتمادها لتعزيز التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي وتعزيز الارتقاء بالاقتصاد الوطني، ولأن إدارة الجمارك من الإدارات الأساسية التي تلعب دورًا هاماً في تنمية الإقتصاد، يجب الحرص على تشجيع الرقمنة على جميع مصالحه و إهتماماته وتوفير المتطلبات لذلك.

ثالثا: مزايا وفوائد الخدمة الجمركية الإلكترونية :

إن إدخال الرقمنة على إدارة الجمارك سيجلب جملة من المزايا والفوائد سنذكرها فيما يلي:

[1] عبد القادر حليس،**الجمارك الرقمية(دراسة حالة الجمارك الجزائرية)**،مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة الجزائر المجلة 07 عدد 02 سنة 2021 ص 610

1- مزايا الخدمات الجمركية:

إن للخدمات الإلكترونية في إدارة الجمارك العديد من الايجابيات منها ما يلي:[1]

- سداد جميع المستحقات الجمركية من مكان العمل دون التوجه لفرع البنك.
- توفير خدمة السداد طيلة أياماالأسبوعوعلى مدار الساعة.
- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية، ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا.
- توفير الامن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عمليات الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط.
- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير عن بعد غير انه لابد من ربط النظام ألمعلوماتي لإدارة الجمارك مع أنظمة الإدارات التي تتعامل معها خصوصا المؤسسات البنكية قصد تعزيز هذه الايجابيات (المزايا) وتجسيدها.

2- فوائد الخدمة الجمركية الالكترونية:

إن الخدمة الالكترونية تقدم العديد من الفوائد لإدارة الجمارك منها ما يلي:[2]

- المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية من خلال إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة.
- تبسيط وتسهيل القرارات الجمركية من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع.

[1] عيسى بوراوي، عمارميلودي، **المرجع السابق**،ص712

[2] عبدالقادر حليس، ،المرجع السابق ص160

- المساهمة في رفع مستوى التعامل الواعي مع كافة المستوردينوالمتعاملين في المنافذ الجمركية، كونأن التخليص يتم آليا واعتمادا على نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة مع غيرها وكذا الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية.
- توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلوماتالإحصائية لكافة الحسابات ذات العلقة وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من خلال تمكين هذه الجهات على البيانات الكترونيا.

إن توفير إدارة الجمارك الالكترونية لهذه الفوائد والمزايا ودعمها للتجارة الخارجية وتشجيعوتحفيز الاستثمار الأجنبي يبقى مرهون بقدرتها على توفير البيئة التنظيمية والتشريعيةوتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

المطلب الثاني: نظام الاعلام والتسيير الالي للجمارك سيغاد

مع إستخدام التكنولوجيا الحديثة ومع تزايد عدد المتعاملين الاقتصاديين في المجال الإقتصادي في الجزائر، الأمر الذي ساهم في انتشار كبير لحجم المعلومات والبيانات الاقتصادية التي كانت من الأسباب التي دفعت الجمارك الجزائرية لإنشاء نظام معلوماتي امن للتحكم في النشاطات التجارية الدولية ومعالجة التصريحات الجمركية بكل شفافية وهو مايسمى بنظام الاعلام والتسييرالالي للجمارك(sigad) [1]

أولا: تعريف النظام الاعلام والتسيير الالي للجماركعبارة عن نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة ، بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل الى الإدارة الجمركية .[2]

[1] Système d'information et de Gestion Automatise de douanes :sigd

[2] عبد القادر حليس،**مرجع سابق** ص 610.

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-334 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ....، كما يشمل نظام الاعلام والتسيير الالي للجمارك على موقع مركزي يتمثل في المركز الوطني للأعلام والتسيير الالي والاحصائياتCNIS،ويقع تحت سلطة المدير العام للجمارك، الذي تم احداثه سنة 1993و 31 موقعا لامركزي موزعة على جميع انحاء البلاد.[1]

من بين المهام التي تولاها المركز الوطني للإعلام والتسيير الآلي والاحصائياتCNISنجد:[2]

- إدارة الوسائل التي يتوفر عليها المركز وصيانةالأجهزة.
- استغلال وتسيير شبكة إيصال المعطيات(المعلومات).
- جمع ومراقبة كافة تقارير النشاطات المتعلقة بمهامه.
- تصميم الوثائق الإحصائية وتوجيه نمطها وتسييرها.
- توفير المعلومات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية.
- إدارة قواعد المعطيات وترميز الإجراءات وتطويرها.

تم إطلاق نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) أواخر سنة 1995 بهدف تحقيق الأهداف التالية:[3]

1. إعادة تشكيل نظام المعلومات الجمارك لتلبية احتياجات اقتصاد السوق
2. تحديد عملية التخليص الجمركي من خلال مختلف المراحل المنصوص عليها
3. مراقبة فعالة وتوحيد وموثوقية على وجه السرعة والشفافية في تنفيذ البرامج في جميع انحاء الإقليم الوطني.

---

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 93-334 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق ل 27 ديسمبر سنة 1995** يتضمن إنشاء مركز وطني للإعلام الآلي والإحصائيات. الجريدة الرسمية عدد 86 لسنة1995 ص49.

[2] بشاري سلمى،**مرجع سابق** ص 30

[3] **وزارة المالية**، المديرية العامة للجمارك نظام الاعلام الالي والتسيير، ص 70

4. السيطرة على حركة البضائع على مستوى الموانئ والمطارات
5. توفر الدائم في الوقت المناسب لإحصائيات التجارة الخارجية
6. تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال تعديل خدمات التقنيات الإدارية الجديدة التي تستخدم المعلوماتية ونشكل وسيلة لا غنى عنها.

ثانيا: مكونات السيغاد:

يتكون السيغاد من خمسة أجهزة تتمثل في:[1]

1. **الجهاز التعريفي:** يتضمن كافة التنظيمات وإجراءات الجبائية بالإضافة الى تصنيف الموارد حسب النظام المنسق.
2. **جهاز جمركة البضاعة:** يخص عمليات التجارة الخارجية من بدايتها الى نهايتها.
3. **جهاز المنازعات:** يهتم بتسيير ومتابعة المنازعات والخلافات التي يمكن أن تظهر خلال عمليات الاستيراد والتصدير
4. **جهاز المحاسبة:** يتضمن تنظيم المحاسبة العمومية التي تحدد الكيفية التي تم من خلالها تقسيم الموارد المالية المحصلة من طرف الجمارك
5. **جهاز الإحصائيات:** تسمح المعلومات التي يتلقاها النظام الإعلامي للتسيير الآلي بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية بشكل دقيق وفي الأجال القانونية المطلوبة.

ثالثا: مزايا نظام سيغاد :[2]

1. إضفاء الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية وضمان شفافية العمليات.

[1] قوجيلي هدى، **الجمارك بين التسهيلات والمراقبة المدرسة المطنية للإدارة الجمارك ،مذكرة ،دفعة 41**، 2007، ص 41

[2] عبد القادر حاييس، **مرجع السابق**، ص،ص 611- 612

2. تطبيق أساليب التطبيق متعدد المعايير للحد من مخاطر الغش وبالتالي السماح لإدارة الجمارك القيام بدورها كمحامي للإقتصاد الوطني.
3. تسهيل إنشاء مركز إدارة المخاطر والذي سيعتمد على قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام وعلى قواعد البيانات التي سيتم ربطها بها.
4. مساهمة المسار المهني لي اعوان الجمارك ومراقبة تطور الوظائف والمهارات وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباط وهذا لضمان ادارة الموارد البشرية على أساس معايير محددة ومطابقة لما هو معمول به عالميا.

رابعا: عراقيل وعيوب نظام سيغاد :

رغم التطورات التي عرفتها الإدارة الجمركية باستخدام النظام المعلوماتي للتسيير الآلي، نجد أن هناك عدة عراقيل تؤثر بشكل أو بآخر في تطوير فعالية المهام الجمركية والاستغلال الأمثل لهذا النظام من بينها:[1]

1. غياب التكفل بجميع نشاطات الجمارك
2. قدم محطات ومناصب العمل يؤدي الى خطر فقدان المعطيات
3. صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها
4. غياب معايير الترميز التوثيق التي تهدد ديمومة الوحدات المتقدمة
5. الاستعمال اللاعقلاني والغير ملائم لوسائل الإعلام من طرف المصالح الغير متمركزة .
6. غياب التأكد الأوتوماتيكي من صحة المعلومات وهذا لغياب تقديم التقارير الآلية للمعطيات.
7. غياب شبكة ناجحة لنقل وتوصيل المعلومات.

[1] بن ميلود كنزة، مرجع السابق ص 675

المطلب الثالث: التحول إلى النظام المعلوماتي الجديد:

لقد واجها نظام الاعلام الالي والتسيير للجمارك عدة عراقيل تؤثر بشكل أو بأخر في فعالية المهام الجمركية و الإستغلال الأمثل لهذا النظام مم إستدعى ضرورة تبني مشروع الرقمنة وتعزيها بنظام جديد و متكامل سمي بالنظام المعلوماتي الجديد .

أولا: الإنتقال الى النظام المعلوماتي الجديد :

أكبر خطوة قامت بها الجمارك الجزائرية لتطوير وتحديث أداء نظامها الجمركي هي تبني مشروع الرقمنة وتعزيزها بنظام معلوماتي جديد ومتكامل، من شأنه أن يساهم في تحسين آداءها وتسهيل عمليات الجمركة وتسريع حركة التجارة الخارجية وتشجيعالاستثمارالأجنبي.في بداية من سنة 2018 سعت الجزائر لتحويل النشاطات الجمركية إلى نظام معلوماتي جديد يساهم في دعم فعالية النظام الجمركي لترقية خدمة التجارة الخارجية خاصة و الاقتصادالوطني عامة ،وهذا بربط المفتشية الإقليمية الرئيسية للمحروقات لأكبر منطقة صناعية بقاعدة البيانات لإدارة الجمارك ،و التي لها دور في مكافحة الجرائم العابرة للحدود و المصاحبة الفعالة للمتعاملين الاقتصاديين , وبهدف تسهيل عمليات التصريح الجمركي و منح مزيد من الدقة على معطيات القيمة و الحجم لمختلف المنتجات التجارية منها المحروقات ,إضافة لتسهيل نقل السلع ونقص التكاليف اللوجيستي مما يدعم التجارة الخارجية الجزائرية .[1]

فالبداية الفعلية لتجسيد هذا البرنامج كانت سنة 2019، غير أن جائحة "كورونا"، أثرت على التقدم في إنجاز المشروع ولكن مباشرة بعد تحسن الظروف الصحية تم الرجوع في تجسيده و إستئناف العمل فيه.

هذا النظام المعلوماتي الجديد الذي حل محل النظام المعلوماتي للتسيير الالي للمعطيات لمستخدم منذ سنة 1995,[2]

[1] مقابلة مع مباركية لطفي مفتش في أدارة الجمارك بتاريخ: 2023/05/21

[2] غزالي نصيرة ،**تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية**، المجلة الأكاديمية للبحوث ا لقانونية والسياسية المجلد 5 العدد الأول سنة 2021 ص،ص 201-201

دخل حيز الخدمة ابتداء من سنة 2020 بين الجمارك الجزائرية و كوريا الجنوبية قصد تقليص آجال الجمركة و تعزيز مكافحة الغش كما يتضمن عدة عناصر تتكلف بجمركة البضائع ابتداءمن عملية الشحن إلى الرفع , التحصيل الجمركي و الإعفاءات ,تسيير الملفات المنازعاتية و تطورها بتسيير المخاطر الإدارية ,إضافة إلى رقمنة تسيير الموارد البشرية ،يقوم هذا النظام بتسيير العمليات عن بعد و تقليص آجالها و مدتها فضلا عن ضمان شفافيتها و فعالية عمليات الرقابة القبلية و الرئيسية و البعدية و هو ما يسمح بزيادة فعالية جهاز الجمارك في التصدي للجرائم الاقتصادية وعلى رأسها تضخيم الفواتير التي يتعين استئصالها كليا.[1]

هذا المشروع الواعد هو " ثمرة التعاون بين إدارة الجمارك الجزائرية ونضيرتها من كوريا الجنوبية[2] التي تعد من أحسن النماذج عبر العالم ولإنجاح هذا المشروع ارتأت المديرية العامة للجمارك بالاستعانة بالخبرة الوطنية " بحيث تم ابرام اتفاقية مع مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة وهذا لمرافقة وتأطير النظام المعلوماتي الجديد بالإضافة الى إمضاء بروتوكول اتفاق مع البريد السريع المتضمن إنشاء ووضع حيز الخدمة، التطبيق الخاص للواجهة الإلكترونية لتبادل المعلومات.

ومن بين ما ستسمح به هذه الواجهة الإلكترونية المشتركة المسمات (النظام الاعلام الجمركي) هو التبادل الفوري للبيانات و الرسائل المتعلقة لمراقبة البيانات البريدية من قبل الدوائر الجمركية بالإضافة الى المساعدة الآلية لإرسال البيانات البريدية في مجال الانتقاء وتسيير المخاطر, و قد تم العمل على ستة وحدات أساسية للبرنامج ,تتعلق بتسيير المخاطر و مراقبة عمليات الشحن و الجمركة الإلكترونية للبضائع والتخليص الإلكتروني للحقوق و الرسوم و تسيير قابضات الجمارك و البوابة الداخلية و الخارجية

[1] إعادة هيكلة المنظومة الجمركية للتكيف مع متطلبات مخطط الانعاش الاقتصادي 2021 على الموقع https: //elaouresnewsيوم 2023.06.02

[2] مقابل ة مع مباركية لطفي مفتش في أدارة الجمارك

الإلكترونية,إضافة إلى مراقبة المسافرين الذي سيتم العمل عليه بدءا من شهر يوليو 2023، أما التطبيق الفعلي النموذجي لمطار الجزائر –مسافرين –,فسيكون خلال شهر يوليو (جويلية) القادم ,وسيلي تعميم النظام تدريجيا على كل المكاتب الجمركية و نأمل أن يكون الانطلاق الرسمي للعمل بالنظام الجدي ديوم 05 يوليو 2023.

ثانيا: مراحل تنفيذ النظام المعلوماتي الجديد:[1]

يمر تنفيذ مشروع هذا النظام المعلوماتي الجديد في مرحلتين:

المرحلة الأولى: إعادة هندسة العمليات

- جرد العمليات الحالية المتعلقة بنشاط الجمارك، ثم تقديم التوصيات اللازمة للإصلاح التنظيمي.
- ضبط مخطط العمليات "المهنية " والموارد البشرية المعاد تشكيلها ثم تحديد النموذج الجديد لتحديث جمارك الجزائر.

المرحلة الثانية: الإنشاء والاستخدام

- تحليل وظائف وخصائص النظام الجديد، ثم التصميم الأساسي والتصميم التفصيلي لنظام المعلومات الجديد.
- إعداد البرامج المعلوماتية، ثم اختبار الوحدات المعلوماتية.
- توسيع وترسيخ استخدام الوحدات المعلوماتية الجديدة.

ثالثا: آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد:

من بين الآفاق والأهداف المرتقبة التي نتطلع لتحقيقها من خلال تطبيق هذا النظام نجدأته

[1] فرح فريال، **رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من SIGADالى E-douane**، جامعة الجزائر 3 ،2010 ص،ص194 ، 195

- سيسمح تطبيق النظام المعلوماتي الجديد بمرقبة آنية وآلية لكافة عمليات الجمركة الخارجية على مستوى داخلي.
- سيمكن المستورد من دفع تكاليف التصريح الجمركي عن بعد باستعمال هاتفه النقال.
- سيسهل عمليات الجمركة للسلع على مستوى الموانئوتحديد آجال معينة ليتدخل بعدها مسؤولي المديرية في حال تسجيل أي تأخير من طرف الأعوان.
- سيجعل مراقبة العمليات الجمركية تتم بصفة آلية وعنبعد.
- سيبسط إجراءات الجمركة ويسرع من وتيرتها ويكشف وبصفة دقيقة عن المداخيل الجمركية.[1]
- القضاء على السلطة التقديرية لموظفي الجمارك وضمان شفافية العمليات وتقليل مخاطر التواطؤ ' وذلك بإضفاء الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية.
- سيخفض وبشكل كبير من التكاليف الجمركية، والتي كانت تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين والناجمة من مكوث الحاويات لمدة طويلة في الميناء.
- سيعمل على تقليص الآجال الجمركية إلى فترة تتراوح ما بين ستين دقيقة وأربعةوعشرونساعة.
- ستتم عملية جمركة للسلع عن بعد، من خلال ملء استمارة عبر الموقع الإلكتروني عن طريق نسخ الوثائق، ليتم دراستها من طرف أعوان الجمارك والموافقة عليها عن بعد.
- سيوفر هذا النظام موقع إلكتروني جديد يمكن من خلاله الحصول على كافة الإحصائيات الرسمية لواردات وصادرات السلع وقيمتها.
- سيضمن درجة عالية من الشفافية في التعاملات الجمركية، وذلك في إطار التصدي للعمليات التجارية والمالية الغير قانونية.

[1] **نفس المرجع**، ص 195

- سيسمح بمعالجة الملفات بسرعة وذلك عن طريق آلية تنسيق البيانات عبر جميع المواقع التي تديرها إدارة الجمارك ،(الموانئ، المطارات، الموانئ الجافة والمعابر الحدودية.)
- كما يهدف هذا النظام الجديد الى الجمركة والتخليص الإلكترونيين والانتقاء الأوتوماتيكي للسلع والمسافرين محل الخطر العلي وهذا عن طريق نظام تسيير المخاطر.
- سيسمح أيضا بالتبادل لإلكتروني للمعطيات والوثائقالمرقمة (الشباك الوحيد) وكذا المتابعة الآنية لمراحل الجمركة.
- وأخيرا سيسير التنقل الدوري لأعوان الجمارك، ومراقبة تطور الوظائف والمهارات،وضمانالامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباطوكذا تأمين ملفات الموظفين الفردية من خلال إدارة المستندات الإلكترونية، وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أسس ومعايير محددة مسبقا.

المبحث الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات في قطاع الجمارك على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

تتجلى الخدمات الالكترونية في العديد من المجالات مما يسهل على الافراد تلبية احتياجاتهم اليومية. ينعكس اداء الخدمات الالكترونية ايضا في العمليات الجمركية، اين سهلت على المستثمر الاجنبي معرفة العديد من المعلومات بمجرد الولوج الى الموقع الالكتروني للجمارك المعنية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى التسهيلات التي تقدمها رقمنه الجمارك لتحفز الاستثمار الاجنبي ، كما سنذكر الاثر الذي تتركه هذه التسهيلات على جذب الاستثمار الاجنبي.

المطلب الاول: تسهيلا ترقمنه ادارة الجمارك ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي

تم تشغيل نظام معلومات الجمركة الجديدة في بداية عام 2021م لتقصير المواعيد النهائية للجمركة وتعزيز مكافحة الغش والاحتيال، وسيمر تنفيذ هذا المشروع بمرحلتين حيث يتضمن 15وحدة معلومات يتم تطبيقها على دفعتين مدة الوحدة الاولى 18شهرا والثانية 12 شهرا. وهماكالاتي:

أولا: وحدات المرحلة الاولى (دفعة 18شهرا):

جاءت وحدات هذه الدفعة بمجموعة من الخدمات الالكترونية سنوضحها فيمايلي:

1. الخدمات الجمركية الالكترونية الموجهة للمتعاملين الإقتصاديين: أقدم مشروع ادارة الجمارك [1]الرقمية على تحسين أداء الخدمة الجمركية من خلال تقديم الخدمات الجمركية بشكل الكتروني لمختلف مصالحها وسنرى بعضها فيما يلي:

أ. **التحصيل الالكتروني للحقوق والرسوم:** هو التحصيل الالكتروني للحقوق والرسوم الجمركية معالرقمة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك مما يوفر مراقبة للإيراداتالجمركية. عن طريق الدفع الكترونيا للضرائب الجمركية.

نعني بمصطلح الدفع الالكتروني او السداد الالكتروني للضرائب الجمركية استخدام مختلف اساليب الدفع الكترونيا كبطاقات الائتمان او بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بالشكل الالكتروني او الدفع عبر شبكة الانترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد والتصدير[2].

يساعد الدفع الالكتروني للرسوم الجمركية المستثمرين الأجانب على كسب الوقت في نجاح الإجراءات الجمركية واجتناب مخاطر السرقة والضياع التي قد تنتج عن طريق استخدام طرق الدفع التقليدية هذا من

[1] فراح فريال، **مرجع سابق**، ص193

[2] عيسى بوراي، عمار ميلودي، **مرجع سابق**، ص712

ناحية، ومن ناحية أخرى يحمي إيرادات الدولة ويسهل خروج البضائع من الموانئ للحد من الفساد وتجنب الازدحام وتعزيز عمليات الاستيراد والتصديروحمايةالبضائع.

ب –الجمركة الالكترونية: توفير إدارة الكترونية شاملة للتصريح الجمركي، بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية.

ج–البوابةالالكترونية: يوجد للبوبة الالكترونية بوابتان واحدة داخلية والأخرى خارجية:[1]

- البوابة الداخلية مخصصة لرقمنة موظفي الجمارك (سيكون لكل جمركي حساب الكتروني).
- البوابة الخارجية فهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين، تسمح للمتعاملين الاقتصاديين المصرحين ووكلاء العبور بالوصول انيا الى المعلومات التي تهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات نتيجة تصفية التصريح ....).

إذن يتبين من خلال ما ذكرناه في الاعلى ان الادارة الجمركية تستخدم تقنية المعلومات المتقدمة لتلعب دورا اساسيا في تبسيط وتسهيل الاجراءات الجمركية ومما يتيح للمتعاملين الاقتصادين استكمال معظم اجراءات عن بعد في مقرها والحصول على الوثائق والشهادات الضرورية دون عناء التنقل.

2. تسير العمل الجمركي تماشيا مع مشروع الرقمنة:

ان مشروع رقمنة الادارة الجمركية سيقوم بتسهيل وتحسين اداء العمل الجمركي وذلك من عدة جوانب نذكرها فيما يلي:

أ. تسيير عمليات الشحن:[2] مراقبة شاملة لعمليات الشحن مع المعرفة الانية لموقع البضائع (الحاويات) على مستوى الموانئ المطارات والمراكز الحدودية.

ب. معالجة حركة المسافرين:ستسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرينومعالجة تصاريح العملة الصعبة.

[1] فرح فريال، **مرجع سابق**، ص 193

[2] نفس المرجع، ص 193

ت. نظام الإنذار المبكر والتحكم: هذه الوحدة أعدت لمراقبة حالة النظام ألمعلوماتي الجديد ستسمح بالمراقبة الآتية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة)، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكةالاتصالات، وكذا تامين النظام من الهجمات الالكترونية.

ث. التسيير المتكامل للمخاطر gestion de risques: سيسمح بانتقائية عمليات الرقابة الجمركية (استغلال وتحليل مؤشرات الغش) على مستوى الحدود (الموانئ، المطارات، الحدود البرية) للبضائع والمسافرين مما يسمح بتقليص أجال الجمركة وتحسين فعالية الرقابة.

ج. مستودع البيانات: جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية وسيكون النظام الجديد مترابطا مع أنظمة المعلومات لإدارات ومؤسسات الدولة الأخرى، حيث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها ومرجعتها باستخدام الأساليب العلمية الرياضية والإحصائية (إدارة البيانات، البياناتالضخمة) لمكافحة الغش بشكل فعال.

إن مشروع الرقمنة يقوم بتوفير كل هذه الخدمات التي ذكرنها للمتعاملين الاقتصاديين،بالإضافة إلى المساعدة على عمليات الشحن للبضائع وتنظيم ومراقبة حركة المسافرين في الموانئ والمطارات ومراكزالبرية، كما يحمي النظام لمعلوماتي في حد ذاته من القرصنة ويوفر له الأمن.

ثانيا: وحدات المرحلة الثانية (دفعة 12شهر):

إن مشروع رقمنه إدارة الجمارك أضاف من خلال وحدات هذه الدفعة خدمات الكترونية جديدة تسمح بتسهيل العمل الجمركي من الناحيتين الإدارية والرقابية وسنوضحها فيما يلي:

1. تسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية تماشيا مع مشروع الرقمنة:

سيقدم هذا المشروع بعض التسهيلات الإدارية على مستوى إدارة الجمارك من طرف برنامج الرقمنة والتي هي كالاتي:

أ. الشباك الوحيد:[1] سيسمح الشباك الموحد بالتبادل الالكتروني للوثائق والبيانات مع مختلف لمتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية (رقمنه إدارة التراخيص والمرافقات الصادرة عنمختلف الهيأة والدوائر الوزارية)، حيث تم إحصاء 100وثيقة رسمية صادرة عن 24 هيئة ودائرة وزارية تخص مراقبة التجارة الخارجية.

كما إن هذا الشباك الموحد سيكون له الدور الاسمي في تسهيل وتامين المعاملات الاقتصادية الخارجية للبلاد.

ب. تسيير الموارد البشرية: نعني بيه التسيير المتكامل للموارد البشرية (المسار المهني، التكوين، الرواتب ..... الخ).

ج. التحقيقات والمنازعات الجمركية: حيث يتم تسريع التحقيقات الجمركية عبر النظام المعلوماتي باستخدام البيانات الالكترونية وتحليلها واعداد التقارير والمتابعة الالكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل وتتم هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية والفرنسية.

2. تسهيل العمل الجمركي من الناحية الرقابية تماشيا ومشروع الرقمنة: سيقدم مشروع الرقمنة بعض التسهيلات لمراقبة حسن تسير وتنظيم العمل الجمركي والمتمثل فيما يلي:[2]

أ. المراقبة: المراقبة الانية لحركة السفن والطائرات في الموانئ والمطاراتومتابعة الحسابات المفتوحة للحاويات على مستوى الموانئ.

ب. المراقابة اللاحقة: سيسمح هذا النظام الجديد بإجراء فحوصات ما بعد التخليص على جميع التصريحات الجمركية (مراقبة دقيقة لعناصر فرض الضريبة).

---

[1] بن ميلود كنزة ودويني مختار، مرجع سابق ص194

[2] فرح فريال، **مرجع سابق**، ص194

ج. إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات : :وحدة متخصصة لإدارة تقنية النظام الجديد (غشاءالحسابات، مراقبةالولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الاجهزة، الشبكات، البيانات.... إلخ).

نلاحظ ان مشروع رقمنة ادارة الجمارك لن يقم فقط بتسهيل وتبسيط وتسريع الخدمات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين فقط بل سيقوم ايضا بتحسين وتنظيم الاداري والرقابي للجمارك الجزائرية.

المطلب الثاني: أثر التسهيلات الجمركية الإلكترونية على تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر

تتضح أهمية أي نظام آلي محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى إلى تحقيقها. بشكل عام، يمكن القول إن الغرض الأساسي من تركيب هذا النظام وتشكيله هو تحسين الاقتصاد الوطني والارتقاء به وتعزيز بيئة الأعمال وبيئة الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي.كما تعتبر ادارة الجمارك من القطاعات المهمة في الدولة حيث أنها من أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني. لذلك، قامت الادارة الجمركية بإصلاح جذري لقانون التخليص الجمركي لتبسيطه، من خلال استعمال أنظمة معلومات أكثر تقدمًا، لتوفير خدمات إدارية إلكترونية في إطار التزامن مع الإجراءات الجمركية المعمول بها دوليا، هذا من جهة ولتقريب إدارة الجمارك من المستثمر الأجنبي بكسر حاجز الخوف من إدارة الجمارك وتنمية الثقة بين الطرفين.[1]

كم أن الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب أدخلت عليها من طرف الإدارة الجمركية عدة تحسينات من خلال التخلص من النماذج الشكلية و استعمال قنوات نموذجية في علاقتها بالمستثمرين الأجانب وذلك لنجاوز التباطؤ و تثاقل الإجراءات الإدارية ,قصد تقريب إدارة الجمركية من المستثمر الأجنبي الذي بدوره دائما ما يشكو من بطئ العمل الإداري و كذا تماطل الإجراءات وتعقيدها وندرة المعلومات المتعلقة بالوثائق والإجراءات وإكثار من الشكليات القانونية، إلا انه في إطار تجسيد البعد الاقتصادي للدولة عكفت إدارة

[1] ميلود كنزة ، دويني مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص12

الجمارك على تبسيط الإجراءات الجمركية و تقليصها بهدف جذب المستثمرين الأجانب قدر الإمكان، فلا توجد آلية نستطيع من خلالها تحقيق هذا القرب و التواصل , أكثر من استعمال شبكة المعلومات لخدمة المستثمرين ,وهذا من خلال الخدمات الجمركية الالكترونية .

قام المشرع الجزائري في إطار هذا الاجراء بالعمل على تحسين اداء الخدمات الجمركية المقدمة للاستثمار الاجنبي بإدخال الرقمنة على القطاع الجمركي وتوفير خدمات الكترونية،هذا ما جاء في نص المادة 50 مكرر 2 من قانون الجمارك"... تعمل إدارةالجمارك عن طريق استعمال الوسائل الملائمة بما فيها الإلكترونية على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغةجمركية تهم المستعملين أو لها علاقة بالتنظيم الجمركي الساري المفعول." خفف المشرع الجزائري بهذه المادة من عناء الحركة للمتعاملين مع إدارة الجمارك من خلال توفير المعلومات الجمركية وكل ما يتعلق بإجراءات إدارة الجمارك من خلال بوابة إلكترونية خاصة تمكن من التحقق من كل شيء على الإنترنت بضغطة واحدة على الهاتف الذكي أو الحاسوب.[1]

والمادة 91 مكرر1 "يمكن أن تكتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليها في هذا القانون بالطرق الالكترونية، ويمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة الكترونية أو رمز تعريف إلكتروني..." حيث انه لا يوجد داعي للشكليات والوسائل المادية والانتقال من التقليدي إلى كل ما هو تكنولوجي كتوقيع الالكتروني بشتى أنواعه،والتصريح الالكتروني وغيره من الإجراءات الالكترونية.كما أصدر الرسوم التنفيذي رقم 146/21 الذي نظم خدمة الشباك الوحيد. الذي تطرقنا اليه سابقا.[2]

[1] **المادة 50 مكرر2 من القانون رقم 04/07 المعدل والمتمم للقانون**07/79 المؤرخ في 17فيفري 2017 المتضمن قانون الجمارك، الجريدةالرسمية، العدد11، المؤرخة في 19فيفري 2017.

[2] المادة 91مكرر1، نفس المرجع .

خلاصة الفصل

شهدت الإدارة الجمركية الجزائرية إصلاح وتطوير عملها الجمركي، وجعله أكثر فعالية في جذب المستثمر الأجنبي منذ الإستقلال الى يومنا هذا، مما أثر على الإقتصاد الوطني، وإستعانت في ذالك بمجموعة من الوسائل البشرية القانونية والأدوات الضرورية للرفع من مستوى التأطيروالتدريب.

إعتمدت الجزائر على نظام الجمركة الرقمية كآلية لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر وعصرنة إدارتها الجمركية حيث إعتمدت على تكنولوجيا المعلومات و الإتصال لمواكبة التطورات الوطنية والدولية بعدما كانت نظام الاعلام الالي و التسيير منذ سنة 1995. رغم ذلك ما يزال هذا النظام الجمركي يعاني من نقائص، إذ شرعت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بإعادة تحديث وتحسين نظامها المعلوماتي بمقاييس عالمية في انتظار الانطلاق الفعلي لهذا النظام .

من هنا يتضح لنا سعي إدارة الجمارك لتطوير الخدمة الجمركية من خلال التحول الرقمي بإستعمال الوسائل الإلكترونية وغيرها من الإجراءات الإلكترونية وتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب.

الخاتمة العامة

في خاتمتنا لهذه الدراسة نجد أن تطوير وتحديث أنظمة الجمارك وإجراءاتها يلعب دورا هاما في تعزيز التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر .

تواجه العديد من الدول اليوم تحديات متعددة في تعزيز نشاط التجارة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولعل من أهم هذه التحديات نجد تبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية بإدخال الرقمنة عليها. فقد أدركت العديد من الدول أهمية إصلاح وتطوير إدارتها الجمركية وعصرنتها لمواكبة متطلبات العصر الحديث وتوفير بيئة تجارية ملائمة ومحفزة للإستثمارات.

1. نتائج إختبار الفرضيات:

لقد وضعنا فرضيات أساسية في مقدمة هذا البحث، وبعد الدراسة والتحليل لمختلف جوانب الموضوع توصلنا الى:

- **الفرضية الأولى:** افترضت الدراسة ان للإدارة الجمركية أنظمة عديدة مهمتها حماية الإقتصاد الوطني و العمل على تشجيعه، كما أن لها عدة مهام و مسؤليات من خلال نظمها المشكلة، قصد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد أثبتنا هذه الفرضية حيث ان للإدارة الجمركية مسؤليات عديدة تتمثل في أربعة مهام رئسية كما لها أنظمة متنوعة تعمل من خلالها على تسهيل و تنظيم دخول وخروج السلع في الحدود الجمركية وهذايحفيز و يجذب الإستثمار الأجني المباشر.
- **الفرضية الثانية:** أثبتنا الفرضية الثانية ايضا فالجمركة الرقمية تعمل على تعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث ان رقمنة الإدارة الجمركية يمكن أن يساهم و يسرع عمليات التخليص الجمركي، إذ يصبح من الممكن معالجة المعلومات بشكل أسرع و أكثر دقة ، يتيح هذا تحقيق تداول أسرع للبضائع و تقليل التأخيرات و التكاليف المرتبطة بها ، كما يعمل هذا النظام على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالجمارك فيمكن للشركات و المستثمرين إرسال تصاريح ووثائق و تبادل معلومات بشكل إلكتروني مما يوفر الوقت و الجهد و يقلل من التعقيدات الإدارية .

2. **النتائج:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- إن الرابط الذي ينتج عن العلاقة بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف سيساهم في تطوير المؤسسات المحلية، ويعمل على نقل التكنولوجيات الحديثة.
- ان سعي الادارة الجمركية الجزائرية لتبني نظام معلوماتي جديد يوضح درجة اهتمامها بتطوير فعالية عملياتها الجمركية، قصد جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تطبيق اليات تكنولوجيا متقدمة في الادارة الجمركية يمكن ان تحسن من اداء عمليات الجمركية ممايسهل حركة البضائع ويقلل التأخيرات والتكاليف الناجمة عن الجمركة.
- يعد تعزيز الامن الجمركي امرا حاسما لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- تعمل عصرنة ادارة الجمارك على تعزيز الشفافية وتوفير بيئة اعمال منظمة وهذا يساهم في خلق الثقة بين المستثمرين الاجانب والسلطات المحلية.
- استخدام المنظومة التشريعية الجمركية للنظام المعلوماتي من شأنه أن يعزز جذب الاستثمارات، وتشجيع استعماله من قبل المستثمرين الاجانب.

3. التوصيات:

- على الدولة ان تولي اهتماما كبيرا لتحسين بنيتها التحتية المرتبطة بالتجارة الدولية مثل الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية.
- ضرورة تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية من خلال تكنولوجيا المعلومات وتحسين نظم التخليص الجمركي.
- يجب على الدولة التعاون وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مجال عصرنة الجمارك.

- الحرص على توفير التدريب لموظفي الجمارك وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لفهم التحديات الحديثة واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.
- الحرص على توفير الامن الكافي للنظام المعلوماتي للتصدي لكل الاخطار والقرصنة الالكترونية المعلقة به.

4. آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور عصرنة إدارة الجمارك في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و تخصيصنا لدراسة حالة الجزائر يمكننا إقتراح مايلي :

اثر النظام المعلوماتي الجديد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر بعد انطلاقه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. البطاطا، كاظم أحمد حساسةوآخرون، "**البيئةالاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**"، دار الأيام، عمان،2007.
2. بوعون يحياوي، نصيرة. **الضرائب الوطنية والدولية**. دار الزرقاء الجزائر 2010.
3. يحي محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، كلية تجارة،2017.
4. مصطفى رشدي شيخه،"**الاسواق المالية دار الجامعةالجديدة**"، الإسكندرية،2003.

أطروحات التخرج

1. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنميةالصناعية**– دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية2017.
2. بشاري سلمى،**الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل لا التجارة الخارجية**،شهادة ماجيستير في العلوم التجارية 2013–2014.
3. بعداش عبد الكريم،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996 2005)**، رسالة دكتوراه كليه العلوم الاقتصاد والتسيير.
4. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر**–أطروحة دكتوره دوله في العلوم الاقتصادية فرح تسير، جامعة يوسف بن خدة، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005–2006.
5. سلطاني سلمى،**دورة الجمارك السياسية للتجارة الخارجية**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003/2002.
6. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، دكتوره علوم اقتصاديه كليه العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، 2014–2015.
7. عبد الكريم بعاش، **الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**،رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةتخصص نقود ومالية، السنةالجامعية2007–2008 ،جامعه الجزائر.
8. عصام عمر مندور، **محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصاديةالدولية**، دار التعليم الجامعي ،2010 ص 72.
9. عوفي جمال،"**دوره التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**" مذكرة ماستر في مالية واقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كليه العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، 2014 –2015.

10. عيسى بوراوي، عمار سلوى،**التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية دراسة حالة الجمارك الجزائرية.** جامعة محمد بوضياف المسيلة مجلة لدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد الثامن – ديسمبر 2017.
11. قوجيلي هودى،**الجمارك بين التسهيلات والمراقبة المدرسة المطنية للإدارة الجمارك،** دفعة 2007-2008.
12. مصباح بالقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنميةالمستدامة حالة الجزائر،** شهاده الماجستير في علوم التيسير تخصص النقود وماليه، 2005- 2006.
13. مفتاح صليحة، **نوعيه المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**-دراسةقياسية، أطروحة الدكتورة كليه العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، 2019-2022.
14. مفتاح صليحة، **نوعيه المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**-دراسة قياسية،أطروحةالدكتورة كليه العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، 2019-2022.

المجلات

1. بن ميلود دويين مختار،**رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي،** المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلة 07 العدد 02 (2022) مخبر المرافق العمومية والتنمية جامعة سيدي بلعباس الجزائر سنة 2022.
2. بولرباح غريب، "**العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبيةالمباشرة وطرق تقييمها-دراسة حالة الجزائر**-"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012.
3. حاتم للطعان،"**الاستثمار أهدافه ودوافعه**"، مجله من الموقع www.iasj.net
4. ميدون إلياس، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه دراسة استكشافية،** مجلة البحوث والدراسات التجارية، مخبر التنميةاقتصاديات الاعمال الحديثة مجلة 04 العدد ،02 سبتمبر 2020.
5. عبد القادر حليس،**الجمارك الرقمي (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)**مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة الجزائر المجلة 07 عدد 02 سنة 2021.
6. **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،**المجلد 5 العدد الأول سنة 2021 ص 201-201
7. كندوت محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد الاقتصادي: عدد خاص 2018، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة زكيان عاشور، الجلفة.
8. منورا وسرير، نذير عليان،"**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**" مجله اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد02، 2001.

من القوانين التشريعية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد61، اوت 1998
2. الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية والعدد13 بتاريخ 26 فبراير 2017 المرسوم التنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23جمادى الاولى 1438 الموافق ل 2017/02/20 يتضمن التنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحيتها.
3. الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد72 الصادرة في 2016/12/13 القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26شعبان1399الموافق ل21يوليو 1979المتضمن لضمان تزويد مصالح ادارة الجمارك بالوسائل القانونية المعدل والمتمم
4. المادة 123 مكرر، من قانون الجمارك، مؤسسةبالمادة 54 من قانون المالية لسنه 2020.
5. المادة 185 مكرر، نفس المرجع، معدلة بالمادة 47 من قانون المالية.
6. المادة 50 مكرر2 من القانون رقم 04/07 المعدل والمتمم للقانون 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد11، المؤرخة في 19فيفري 2017.
7. المادة 75 مكرر، معدلة بالمادة7 من قانون الجمارك.
8. المادة 91 مكرر1، من القانون رقم 04/07 المعدل والمتمم للقانون 07/79 المؤرخ في 17فيفري 2017 المتضمن قانون الجمارك.
9. المادة3من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 ابريل سنه 1979، المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 أغسطس 1998.
10. المرسوم التنفيذي الرئاسي (238- 82) المؤرخ في رمضان 1402 الموافق ل 17 يوليو 1982 بتضمن الإدارة المركزية لوزارة المالية –جريدة الرسمية عدد 29 الصادرة في20 يوليو 1982
11. المرسوم التنفيذي رقم (95- 251) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل 26 اوت 1995 والمتمم للمرسوم (93 – 392) المؤرخ في 27 ديسمبر 1993
12. المرسوم التنفيذي رقم (90 – 324) المؤرخ في 1 ربيع الثاني 1411 الموافق ل 20 يوليو 1990 يتضمن تنديم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك – الجريدة الرسمية عدد45 الصادرة في 24 أكتوبر 1990.
13. المرسوم التنفيذي رقم (91 – 76) المؤرخ في 29شعبان عام 1411 الموافق ل 16 مارس 1911
14. المرسوم التنفيذي رقم 17 /90 مؤرخ في 23 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 20 فيفري 2017 جريدة الرسمية عدد 13 الصادرة في 20 فيفري 2017.
15. المرسوم التنفيذي رقم 93-334 المِؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق ل 27 ديسمبر سنة 1995 يتضمن إنشاء مركز وطني للإعلام الآلي والإحصائيات. الجريدة الرسمية عدد 86.

16. المرسوم رقم 279 / 64 المؤرخ في26 ربيع الثاني 1384 الموافق ل4 ديسمبر 1964 تتضمن احداث مديرية الجمارك. جريدة الرسمية عدد 32 الصادرة ب 15 ديسمبر 1964

المواقع الإلكترونية

1. https//www.eldjazaironline.net/Accueil
2. //https: elaouresnews

المقابلات الشخصية

1, مقابلة مع مباركية لطفي ،مفتش بالمديرية العامة للجمارك .